الباب الثانى

إستراتيچية النمو والتوسع

- الفصل الأول : سلام بن جوريون
- الفصل الثانى : الحرب الباردة والحروب الساخنة
- الفصل الثالث : غطرسة القوة
- الفصل الرابع : السلام المنقوص
- الفصل الخامس : إسرائيل الكبرى
- الفصل السادس : أوسلو وأمل السلام الضائع
- الفصل السابع : من المسئول عن فشل كامب ديڤيد الثانى؟

الفصل الأول

سلام بن جوريون

لم تتحقق الآمال المعقودة على عقد اتفاقات الهدنة بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان فى عام ١٩٤٩م، فلم تمهد هذه الاتفاقات الطريق للانتقال إلى سلم دائم فى فلسطين، ولم تكن الهدنة الدائمة بين القوات المسلحة للأطراف خطوة فى سبيل تسوية النزاع المسلح وعودة السلم على نحو ما نصت عليه تلك الاتفاقات.

فقد كانت اتفاقات الهدنة تكرس نتائج المعارك الحربية لحرب ١٩٤٨م التى كانت بدورها غير حاسمة فى إرساء أسس تسوية سلمية للقضية الفلسطينية وإقامة سلام دائم بين إسرائيل والدول العربية.

ويطلق الإسرائيليون على هذه الحرب «حرب الاستقلال»، فى حين يعتبرها العرب «حرب النكبة»، وتعكس كل من هاتين التسميتين نظرة كل جانب إلى نتائجها، فهى - بالنسبة للإسرائيليين - الحرب التى انتصرت فيها قوات دولتهم الناشئة على جيوش خمس دول عربية أحاطت بها من كل جانب بهدف تدميرها، أما العرب فيعتبرونها الحرب التى أدت إلى تقطيع أوصال الوطن الفلسطينى وتشتيت شعبه العربى، حيث استولت إسرائيل على ٧٨٪ من أرض فلسطين وطردت ثلاثة أرباع شعبها، ومُزِّقَتْ فلسطينُ بين الجزء الأكبر الذى تحكمه إسرائيل وجزء ضمته الأردن وآخر تديره مصر ولم تقم الدولة العربية الفلسطينية التى نص قرار التقسيم على إقامتها.

ولم يكن الجانبان، فى حقيقة الأمر، يقبلان نتائج حرب ١٩٤٨م، فالدول العربية لم تكن تسلم بهزيمتها، ولم تكن لتقبل توسع إسرائيل فى أراضى فلسطين وتشريد شعبها، وإن إسرائيل ـ وإن كانت الهدنة تكرس المكاسب التى حققتها فى ميادين المعارك ـ تضيق بخطوط الهدنة وبالمقاطعة السياسية والاقتصادية التى فرضتها عليها الدول العربية، وتلجأ إلى قواتها المسلحة ـ والتى أثبتت الحرب تفوقها ـ لردع الدول العربية وإملاء شروطها للسلام عليها.

وكان بن جوريون يرى إمكان التعايش مع اتفاقات الهدنة بصفة مرحلية وعدم التعجل فى السعى لإقامة السلام مع العرب، فقد كان يدرك أن السلام يعنى بالضرورة تقديم التنازلات لهم.

وقد قام بشرح وجهة نظره لمجلس وزرائه، حيث قال: «إن إسرائيل قد حققت المكاسب فى كل المسائل الرئيسية سواء فيما يتعلق بالحدود أو اللاجئين أو القدس، والوقت يعمل لحسابنا، فمع مضى الوقت، سوف يعتاد العالم على الحدود القائمة وينسى حدود قرار التقسيم ومسألة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما أن موقف إسرائيل تجاه مشكلة اللاجئين قد بدأ فى التحسن رغم ضغوط الأمم المتحدة من أجل عودتهم، وكذلك الحال بالنسبة للقدس إذ إن الناس قد أخذوا يعتادون على وضعها الحالى ويدركون سخف فكرة التدويل».

كان بن جوريون يؤمن بالمرحلية وسيلة لتحقيق المشروع الصهيونى ويتحين الظروف الملائمة لاتخاذ كل خطوة على طريق تنفيذه، ومن ثم رفض طلب قادته العسكريين احتلال الضفة الغربية فى حرب ١٩٤٨م وفضل تركها لملك الأردن لضمها إلى مملكته، فمن شأن ذلك تحسين وضع إسرائيل الدولى من جهة، فضلا عن الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة يرأسها عدوه اللدود مفتى فلسطين من جهة أخرى.

وكان يرى أن الهدنة مع الدول العربية تخلق أجواء مواتية لمواجهة إسرائيل لمشكلاتها الداخلية، حيث أنهكت الحرب اقتصادها فى الوقت الذى كان عليها توطين آلاف اليهود المهاجرين إليها، وتدعيم مؤسسات الدولة وفرض النظام على العصابات الإرهابية ودمج ميليشياتها المسلحة فى الجيش، وبادر باستصدار قانون العودة الذى يفتح أبواب الدولة لهجرة اليهود، وقانون الجنسية وقانون أملاك الغائبين الذى وضعت

به إسرائيل يدها على أملاك الفلسطينيين، وقام بهدم الكثير من القرى العربية، وأخضع من بقى من العرب لحكم عسكرى شديد الوطأة على حياتهم وتنقلاتهم رغم منحهم الجنسية الإسرائيلية، واستبعد بن جوريون من حكوماته الائتلافية المتطرفين من اليمين واليسار، سواء حزب حيروت بزعامة مناحيم بيجين أو الحزب الشيوعى، وأولى اهتماما فائقا بتشكيل الجيش الإسرائيلى وتنظيمه وتدريبه وتزويده بالأسلحة الحديثة بما يكفل له التفوق على الجيوش العربية.

وكان بن جوريون شديد الإيمان بسياسة القوة العسكرية فى تعامله مع العرب، فهم - فى رأيه - لا يفهمون سوى لغة القوة، وقد وجد فى استخدام الجيش الإسرائيلى فى شن الغارات على الدول العربية المجاورة وارتكاب أعنف المجازر ضد سكانها ما يردعها ويحملها على الاستسلام لشروطه من ناحية، وما يؤدى إلى عسكرة المجتمع الإسرائيلى وتقوية مشاعره القومية من ناحية أخرى.

وقد كان من الطبيعى أن تقع أحداث تسلل عبر خطوط الهدنة، فقد كان اللاجئون الفلسطينيون يرون مساكنهم ومزارعهم المسلوبة أمام أعينهم، فمنهم من كانوا يعبرون تلك الخطوط لنقل بعض المنقولات من منازلهم أو للحصول عى بعض محاصيلهم الزراعية، كما أن من البدو من كان يسعى بأغنامه وراء الكلأ والماء، دون إدراك لحقيقة مواقع المراعى، كما كانت الاعتداءات تقع سواء عن غير تدبير أو على سبيل الانتقام لفقدان الأرض والمسكن، ومع ذلك كان الرد الإسرائيلى على جميع تلك الأحداث هو استخدام القوة المفرطة تحميلا للدول العربية المسئولية فى كل الأحوال، فوقعت مذابح قبية والسموع وغزة والاعتداءات الإسرائيلية على الحمة والتوافيق وخان يونس والكونتيلا والصابحة وقلقيلية وغيرها فى الأراضى الأردنية والمصرية والسورية، ولم تأبه إسرائيل بإدانة لجان الهدنة وحتى مجلس الأمن لها فى كل حالة.

والواقع أن بن جوريون لم يكن يأبه بقرارات الأمم المتحدة وأجهزتها؛ خاصة بعد أن تبين له عجزها عن تنفيذ هذه القرارات، بل كان يناصبها العداء ويرى أن تدخلها يضر بمصالح إسرائيل، ومن ثم ظل يعمل على استبعادها مفضلا التعامل مباشرة مع العرب، ويدعو للدخول فى مفاوضات مباشرة مع الدول العربية دون شروط مسبقة.

وكانت الدول العربية، على العكس، ترفض التفاوض المباشر مع إسرائيل لعدم الاعتراف بها؛ ولأن مشاركة الأمم المتحدة تؤكد الشرعية الدولية المتمثلة فى القرارات التى أصدرتها فيما يتعلق بحدود التقسيم وعودة اللاجئين وتعويضهم والنظام الخاص بالقدس.

وكان لبن جوريون تفسيره الخاص لاتفاقات الهدنة، فهى ـ فى رأيه ـ تنهى حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية، بعكس ما تراه هذه الدول من أن الهدنة ـ وَفْقًا للقانون الدولى ـ ذات طابع عسكرى ومؤقت حيث يقتصر أثرها على عدم الاقتتال العسكرى ومن ثم فإنها لا تنهى حالة الحرب ولا تتعارض مع ما تفرضه من مقاطعة سياسية واقتصادية وحصار برى وبحْرى وجوى لإسرائيل.

ولم يكن ذلك هو الخلاف الوحيد بين الجانبين فى تفسيرهما لأحكام اتفاقات الهدنة، فقد أقامت الاتفاقات مناطق منزوعة السلاح بين إسرائيل والدول العربية، واعتبر بن جوريون هذه المناطق خاضعة للسيادة الإسرائيلية بحيث يكون من حقها استغلالها دون قيد ما دامت لا تدخل قواتها وأسلحتها إليها.

ولم يأبه بن جوريون بما قررته لجان الهدنة ومجلس الأمن من أن هذه المناطق سوف يتحدد وضعها القانونى فى اتفاقات السلام الدائم، ولم يقبل النظام الذى وضعه المجلس المذكور لإشراف جهاز الهدنة عليها، بل قامت القوات الإسرائيلية بطرد المزارعين السوريين من المنطقة المنزوعة السلاح حول بحيرتى الحولة وطبرية واستولت على أراضيهم، وقامت إسرائيل بتجفيف بحيرة الحولة وشق قناة فى المنطقة، وبدأت بتنفيذ مشروعها لتحويل مجرى نهر الأردن فيها، وظلت الاشتباكات فى هذه المنطقة متواصلة وكان تصاعد العنف والتوتر فيها من أسباب حرب ١٩٦٧م، واتخذ بن جوريون الموقف نفسه من منطقة العوجة فى سيناء، حيث استولت عليها قواته عام ١٩٥٣م وطردت منها جهاز الهدنة الذى كان يتخذها مقرا له.

ومن ناحية أخرى، لجأ بن جوريون إلى تصعيد الاعتداءات على مصر لحملها على رفع القيود التى تفرضها على الملاحة فى قناة السويس وخليج العقبة فى مواجهة إسرائيل.

وقد كانت مصر مقتنعة بأن من حقها فرض هذه القيود، وأن موقفها سليم طبقا للقانون الدولى الذى يعتبر الهدنة إجراء ذا طبيعة عسكرية بحتة ولا ينهى حالة الحرب،

ولا ينتقص من سيادتها على أراضيها وعلى المجارى المائية التى تمر فى أرضيها، كما أن اتفاقية القسطنطينية تخولها اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القناة، وكان رجال القانون العرب مجمعين على أن خليج العقبة بحر عربى تاريخى؛ إذ إنه محاط من جميع جوانبه بدول عربية ولا يؤثر فى وضعه القانونى استيلاء إسرائيل على قرية أم الرشراش العربية وإقامة ميناء إيلات عليه؛ إذ كان هذا الاستيلاء غير مشروع وتم انتهاكا لاتفاقات الهدنة.

ومع ذلك، تمكنت إسرائيل من استصدار قرار من مجلس الأمن عام ١٩٥١م يطالب مصر برفع القيود على مرور سفن التجارة الدولية والبضائع عبر قناة السويس والكف عن التدخل فى هذه الملاحة إلا بما تتطلبه سلامة الملاحة فيها.

وقد استند القرار إلى أن نظام الهدنة له طابع الدوام وليس لأى من الأطراف الادعاء بحقوق المحاربين أو ممارسة حق الزيارة والتفتيش على أساس حق الدفاع الشرعى.

والواقع، أن مجلس الأمن كان يعكس بقراره هذا اتجاه الدول الكبرى التى كانت ترى المحافظة على الوضع الراهن للهدنة والحيلولة دون وقوع الصراع المسلح بين الدول العربية وإسرائيل إلى أن يتحقق السلام الدائم بين الجانبين.

وقد سبق للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إصدار التصريح الثلاثى فى ٢٥ مايو ١٩٥٠م، متعهدين فيه بالمحافظة على خطوط الهدنة القائمة وبالحد من تزويد أطراف النزاع بالأسلحة إلا بما تتطلبه الاعتبارات الأمنية، ومن ثم جاء قرار مجلس الأمن المذكور مؤكدا لهذا الاتجاه، وقد رفضت مصر تنفيذ هذا القرار على أساس أن المجلس فصل فى مسألة قانونية ليست من صلاحياته، ولم تكن المشاعر العدائية لإسرائيل، والتى سادت الشعوب العربية، تسمح برفع مصرَ القيودَ على الملاحة الإسرائيلية فى القناة، وحاولت إسرائيل إحراج مصر دوليا، فأرسلت السفينة بات جاليم تحمل العلم الإسرائيلى للمرور فى القناة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤م، فلم تتردد مصر فى ضبطها واعتقال بحارتها.

وسوف نعرض لتطورات الموقف بين إسرائيل ومصر فيما بعد، ونكتفى فى هذا المجال بالإشارة إلى أن محاولات بن جوريون لفتح قناة السويس أمام الملاحة

الإسرائيلية لم تتوقف، وكان ذلك من أهم أسباب الحرب التى شنها على مصر بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا فى أكتوبر ١٩٥٦م، وتلك التى شنها خلفاؤه عليها فى يونيو ١٩٦٧م.

ويبقى بعد ذلك أن نتناول حقيقة السلام الذى كان يرغب بن جوريون فى فرضه على العرب.

وقد سبقت لنا الإشارة إلى أنه كان يرى عدم التعجل فى محاولة عقد سلام دائم مع الدول العربية اكتفاء ـ بصفة مرحلية ـ بما حققته حرب ١٩٤٨م واتفاقات الهدنة لإسرائيل من مكاسب، وإدراكا منه أن هذا السلام يتطلب بالضرورة التنازل عن بعض هذه المكاسب.

ومع ذلك، أجرى بن جوريون مفاوضات سرية مع الأردن لإقامة سلام دائم معها، واستمرت هذه المفاوضات ـ بشكل متقطع ـ حتى اغتيال الملك عبد الله.

كان بن جوريون يرى أن إقامة السلام مع الأردن من شأنه أن يكسر طوق الحصار العربى لإسرائيل ويشكل عامل ضغط على بقية الدول العربية ـ وخاصة مصر ـ ويدفعها إلى قبول التسويات التى يراها، فالعلاقات بين عبد الله والوكالة اليهودية قديمة ترجع إلى العشرينيات من القرن العشرين، ويسودها الفهم المتبادل حيث كان بن جوريون يعلم حقيقة أهداف عبد الله فى الجلوس على عرش سوريا ولا يمانع فى إبداء تأييد الصهيونية لهدف إقامة الدولة العربية الكبرى مقابل كسب التأييد لإقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين، كما كان يطالب بفتح باب شرق الأردن للاستيطان اليهودى، فى حين كان عبد الله يدرك مدى قوة النفوذ الصهيونى ويرغب فى الاستفادة منه لتحقيق أهدافه، وكذا الاستفادة من الأموال والخبرات اليهودية فى تطوير إمارته، كما كان الاثنان يرتبطان مع بريطانيا بعلاقات الولاء والتحالف ـ ولم تنقطع الاتصالات بين الجانبين حتى قبيل نشوب حرب ١٩٤٨م، حيث كان قد تم التفاهم ـ فى اجتماع تم بين عبد الله وجولدا مائير فى ١٧ نوفمبر ١٩٤٧م ـ على أن يقوم الأول بضم المناطق العربية فى غرب فلسطين إلى مملكته، ثم حاولت الأخيرة خلال اجتماع آخر بينهما فى ١١ مايو ١٩٤٨م الحصول منه على تأكيد لهذا التفاهم، لكن عبد الله أشار إلى تغير الظروف وقرار الجامعة العربية بالتدخل العسكرى فى فلسطين، ومع ذلك، لم يؤد

دخول قوات عبد الله الحرب إلى تغيير فى مواقف بن جوريون، فلم يستجب لطلب قادته العسكريين شن هجوم على القوات الأردنية واسترداد ما استولت عليه من أراضى الضفة الغربية، وعقد مع الأردن اتفاقية الهدنة التى تكرس استيلاءه على تلك الأراضى، مفضلا ضم عبد الله لها على قيام دولة فلسطينية مستقلة فيها يرأسها غريمه أمين الحسينى.

وفى أعقاب الهدنة، واصل الجانبان التفاوض من أجل إقامة سلام دائم بين البلدين، وقد تحقق بعض التقدم فى هذه المفاوضات، حيث وافقت إسرائيل على إعطاء الأردن ممرا إلى البحر المتوسط، واتفق الطرفان على تقاسم القدس وسيادة إسرائيل على غرب البحر الميت وإجراء تعديلات طفيفة فى منطقة اللطرون، ولكن المراحل التالية للمفاوضات شهدت بعض الصعاب، خاصة مع اعتراضات الحكومة الأردنية ومعارضة الأحزاب الإسرائيلية (المايام ـ والحزب الشيوعى ـ وحزب حيروت)، ومع ذلك استمرت المفاوضات حتى وضع اغتيال الملك عبد الله نهاية لها.

وكانت تلك المحاولة الوحيدة التى قام بها بن جوريون لإقامة سلام دائم مع دولة عربية وتقديم بعض التنازلات من أجل ذلك، ولم يكن من الممكن أن تقبل الدول العربية عروض السلام الإسرائيلية، أو أن تخضع لسياسة استخدام القوة المسلحة التى ينتهجها بن جوريون لفرض سلامه عليها.

كان موسى شاريت يمثل الجناح المعتدل فى الحكومة الإسرائيلية ويرى خطورة بقاء إسرائيل معزولة عن العالم العربى وضرورة بذل المحاولات من أجل تحقيق السلام الدائم، وقد تولى منصب وزير الخارجية كما رأس الحكومة فى الفترة التى قضاها بن جوريون خارج الحكم، ولكن أتباع بن جوريون من الصقور من أمثال موسى ديان وبنحاس لاڤون والقادة العسكريين كانوا لا يؤمنون بغير استخدام القوة وجر الدول العربية إلى الحروب واثقين من تحقيق النصر وفرض الشروط الإسرائيلية للسلام.

ومع ذلك، فإن مفهوم شاريت للسلام لم يكن يختلف كثيرا عن مفهوم بن جوريون، فعندما حاول هنرى بايرود مساعد وزير الخارجية الأمريكية التعرف منه على مواقف إسرائيل من التسوية، ذكر له أن إسرائيل ترفض تقديم تنازلات إقليمية للعرب مدعيا أن هذه التنازلات لن تحقق السلام، وأن كل ما يقبلونه هو إجراء

تعديلات طفيفة للحدود، وعندما واجهه بايرود بأن إسرائيل حصلت على جزء من الأراضى بقوة السلاح، رد شاريت بأنهم حصلوا عليها بسبب رفض العرب لقرار التقسيم وهاجموا إسرائيل ولا يمكنهم استرداد هذه الأراضى إلا بقوة السلاح، أما عن اللاجئين، فقد طالب شاريت بتوطينهم خارج إسرائيل، ذاكرا أن قدرة إسرائيل على تعويضهم محدودة وتتوقف على إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لها، وأما ما عرضه شاريت ثمنا للسلام فهو تعهد إسرائيل بعدم التوسع مستقبلا، واستعدادها لمنح العرب تسهيلات مرور فى الجنوب للربط بين مصر والأردن مع إعطاء الأخيرة تسهيلات فى ميناء حيفا، وذلك بشرط أن يكون السلام بين إسرائيل والدول العربية كاملا يشمل إقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية.

وعلى الرغم من ضعف الدول العربية، فإن مشاعر العداء الشديد لإسرائيل كانت تسود شعوبها وتمثل عامل ضغط على نظم الحكم يمنعها من التعامل مع هذه الدولة: وكان اغتيال الملك عبد الله بسبب مفاوضاته مع إسرائيل، واغتيال حسنى الزعيم بسبب عرضه عقد سلام دائم معها وإعلان استعداده لتوطين مائتى ألف لاجىء فى فكر القادة العرب كمصير كل من يحاول التفاوض مع الإسرائيليين ومصالحتهم.

وبعد... فقد وضع بن جوريون أسس السياسة التى ظلت إسرائيل تنتهجها لسنوات طويلة بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لردع العرب والضغط عليهم، والاستهانة بالأمم المتحدة وضرب عرض الحائط بقراراتها ووضع المجتمع الدولى أمام الأمر الواقع واتباع المرحلية والتدرج فى تنفيذ المشروع الصهيونى والاعتماد على دعم الولايات المتحدة والدول الغربية لها سياسيا وعسكريا واقتصاديا، والعمل على تصفية القضية الفلسطينية ومنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كل ذلك مع تصوير إسرائيل فى صورة الدولة الراغبة فى السلام والمدافعة عن نفسها ضد الخطر الذى يتهددها من جانب الدول العربية.

* * *

الفصل الثانى

الحرب الباردة .. والحروب الساخنة

كانت إسرائيل تأمل أن يؤدى قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢م وقضاؤها على نظام الحكم السابق إلى تغيير سياسة مصر تجاهها والاتجاه نحو إقامة السلام معها، فقد كانت تعتقد أن الملك فاروق ينطلق فى انتهاجه سياسة معادية لإسرائيل من الشعور بالمهانة بسبب هزيمة القوات المصرية والفشل فى إحباط مطامع ملك الأردن فى فلسطين، كما كانت تلاحظ أن الضباط الذين قاموا بالثورة يحملون النظام الملكى مسئولية الزج بالجيش المصرى فى الحرب دون الاستعداد اللازم لها، وأن بياناتهم الأولى تدل على تركيزهم على الإصلاحات الداخلية.

وفى ١٨ أغسطس ١٩٥٢م، ألقى بن جوريون أمام الكنيست بيانا ذكر فيه أنه لا يوجد أى سبب للنزاع بين مصر وإسرائيل، فهناك صحراء شاسعة تفصل بين البلدين وتحول دون وقوع منازعات على الحدود بينهما، ولم تكن ثمة منازعات لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اقليمية بين هاتين الدولتين المتجاورتين، كما لا يوجد حاليا مثل هذه الأسباب وأن إسرائيل تتمنى لمصر الحرية والاستقلال والتقدم.

والواقع أن مواقف الثورة المصرية كانت فى البداية تعطى الانطباع بأن النزاع مع إسرائيل ليس من بين أولويات اهتماماتها. فقد صدرت عن محمد نجيب وغيره من أعضاء مجلس قيادة الثورة تصريحات بهذا المعنى، واستخلص السفير الأمريكى وغيره

من السفراء الغربيين من خلال اتصالاتهم معهم أنهم مستعدون لإنهاء النزاع مع إسرائيل.

وكانت الثورة المصرية تسعى للتقارب مع الولايات المتحدة، وتأمل فى الحصول منها على مساعدات اقتصادية لتنمية البلاد، ومساعدات عسكرية لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة التى يحتاجها، كما كانت ترغب فى أن تساند جهودها من أجل التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا لإجلاء قواتها من منطقة القناة وتنهى احتلالها الطويل للبلاد. وقد أبدى قادة الثورة استعدادهم لبحث مصر ترتيبات الدفاع الأمريكية عن الشرق الأوسط. وذلك بعد أن تجلو القوات البريطانية عن أراضيها، ولما كانت الولايات المتحدة تعلق أهمية قصوى على إشراك مصر فى خططها الدفاعية عن المنطقة، فقد قامت بدور فعال لإنجاح المفاوضات المصرية البريطانية التى توصلت لاتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م.

كانت إدارة الرئيس أيزنهاور تعمل خلال الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى على احتوائه وإحاطته بالأحلاف العسكرية، وكانت تولى اهتماما كبيرا لانضمام مصر لخططها العسكرية، كما كانت ترى أن مصر يمكن أن تقوم بدور حاسم لإنهاء النزاع العربى الإسرائيلى. وقد أبدت الثورة المصرية التجاوب مع المساعى الأمريكية التى تستهدف إيجاد تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى.

كما كانت الولايات المتحدة تدرك أن الدور الذى أدته فى إنشاء دولة إسرائيل ومساندتها يثير المشاعر المعادية لها لدى الشعوب العربية، وأن الوقت قد حان لإدخال بعض التوازن فى سياستها وممارسة الضغوط على إسرائيل لتقديم التنازلات للعرب.

فقد كان الموقف الإسرائيلى على حالة من الجمود، حيث ظلت إسرائيل متمسكة بعدم تقديم تنازلات إقليمية وبالرفض القاطع لحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، كما كانت تطالب بدخول الدول العربية فى مفاوضات مباشرة معها دون شروط مسبقة.

ولم يكن الجناح المعتدل فى إسرائيل ـ والذى كان يمثله موسى شاريت وزير الخارجية ثم رئيس الوزراء يختلف عما كان بن جوريون وأنصاره من المتشددين من أمثال موشى

ديان رئيس الأركان فى ذلك الوقت والقادة العسكريين يتمسكون به إلا من حيث تفضيل المعتدلين للأساليب الدبلوماسية لتحقيق الأهداف الإسرائيلية .

ومع ذلك ، فإن تلك المواقف الإسرائيلية لم تحل دون مضى الولايات المتحدة وبريطانيا فى مساعيهما من أجل تسوية النزاع العربى الإسرائيلى ومحاولة الاستفادة من الدور القيادى لعبد الناصر بإقناعه بقبول هذه التسوية بحيث تتبعه بقية الدول العربية .

وقد أعدت الدولتان مشروعا للتسوية ، عرف بخطة ألفا يقوم على أساس إجراء تعديلات لخطوط الهدنة بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وقبول إسرائيل عودة أعداد من اللاجئين الفلسطينيين وتعويض الباقين بمساعدات دولية وجعل القدس منطقة منزوعة السلاح مع إشراف الأمم المتحدة على الأماكن المقدسة فيها . وكان على إسرائيل ، بمقتضى هذه الخطة ، أن تقدم التنازلات الإقليمية بحيث تحصل مصر على مثلث من الأراضى فى منطقة النقب حتى تتمكن من الاتصال ببقية الدول العربية فى المشرق ، وتحصل الأردن على جزء من الأراضى التى دخلت فى حدود إسرائيل بما يحقق استعادة المزارعين الأردنيين لمزارعهم وتقسيم المناطق الحدودية منزوعة السلاح بين البلدين .

كما تضمنت الخطة تقديم الحوافز لأطراف النزاع ، ومن بين الحوافز المقدمة لمصر مساهمة الولايات المتحدة وبريطانيا فى تمويل السد العالى .

وكان بن جوريون ، فى تلك الأثناء ، يراقب بقلق تلك التطورات ، ويخشى أن تدفع إسرائيل ثمن التقارب بين الولايات المتحدة وحليفاتها وبين مصر ، خاصة أن المفاوضات المصرية البريطانية كانت تجرى بمساعدة الولايات المتحدة دون احاطة إسرائيل علما بتطوراتها ، وتملكته المخاوف من أن يؤدى انسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة ووضع مصر يدها على القاعدة العسكرية البريطانية بإمكاناتها الهائلة إلى تهديد الأمن الإسرائيلى .

وبدأت إسرائيل المحاولات لعرقلة جلاء القوات البريطانية من مصر . ففى شهر يوليو ١٩٥٤م قام بعض عملائها بوضع متفجرات فى مبان بالقاهرة والإسكندرية ، من

بينها مكتب الاستعلامات الأمريكى ودار سينما يتردد عليها الأجانب ودور بريطانية وأمريكية أخرى، وذلك بهدف الإساءة لعلاقات مصر مع الدولتين وإظهارها فى صورة الدولة العاجزة عن تحقيق الأمن للأجانب، وقد تم ضبط أحد العملاء.. متلبسا بجريمته وحوكم أعضاء الخلية وأعدم عدد منهم وسجن آخرون.

كما لجأ بن جوريون إلى تصعيد التوتر على الجبهة المصرية بسلسلة من الاعتداءات وقامت قواته فى سبتمبر ١٩٥٣م باحتلال منطقة العوجة منزوعة السلاح فى سيناء.. وفى سبتمبر ١٩٥٤م، أرسلت إسرائيل السفينة بات جاليم رافعة العلم الإسرائيلى للمرور فى قناة السويس بهدف إثارة موضوع حرية الملاحة فى القناة، فأوقفتها مصر واعتقلت بحارتها.

وكانت الغارة التى شنتها إسرائيل على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥م نقطة تحول فى الصراع بين البلدين.. فقد كان هذا العدوان مختلفا فى طبيعته عن الاعتداءات السابقة، حيث أظهر مدى افتقار الجيش المصرى للأسلحة الحديثة اللازمة للدفاع عن البلاد، ودفع عبد الناصر إلى التوجه نحو الاتحاد السوفييتى وعقد صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية فى سبتمبر ١٩٥٥م.

أحدثت تلك الصفقة صدمة شديدة للولايات المتحدة وأثارت مخاوفها من أن تؤدى إلى تسلل النفوذ السوفييتى من خلالها إلى المنطقة التى كانت تسعى إلى تطويقه بالأحلاف فيها، ولكنها رأت تفادى الاصطدام مع عبد الناصر حتى لا تدفعه إلى مزيد من التورط مع الاتحاد السوفييتى، وحاول عبد الناصر، بدوره، تخفيف أثر الصدمة بالتأكيد على الطابع التجارى البحت للصفقة وعدم تأثيرها على علاقات مصر مع الولايات المتحدة والدول الغربية.

وفى يناير ١٩٥٦م، أوفد ايزنهاور ممثله روبرت أندرسون إلى المنطقة فى محاولة لدفع عملية السلام بين مصر وإسرائيل. والتقى أندرسون مع عبد الناصر الذى أثار معه موضوع حلف بغداد وآثاره السلبية على العالم العربى وما سببه من انقسامات بين الدول العربية، وأوضح له مشاعر العداء لإسرائيل والكراهية للغرب التى تسود الرأى العام فى مصر والعالم العربى. وقد تنقل أندرسون بين القاهرة وتل أبيب حيث طرح مبادىء التسوية التى تتضمنها خطة ألفا. وتوصل مع الجانب المصرى إلى عدة مبادىء

تتجاوب مع طلبات مصر، خاصة ما يتعلق بالتنازلات الإقليمية الإسرائيلية ومبدأ تخيير اللاجئين بين العودة والتعويض وتنفيذ مشروع استغلال مياه نهر الأردن الذى كان إريك جونستون ممثل الرئيس أيزنهاور يتفاوض مع مصر وإسرائيل بشأنه، أما بن جوريون فقد أبلغ أندرسون رفضه لتقديم أية تنازلات، وشكك فى رغبة عبد الناصر فى إقامة السلام مع إسرائيل مدعيا أنه يسعى لكسب الوقت حتى يستوعب الجيش المصرى ما حصل عليه من أسلحة، وطالب أندرسون بدعوة عبد الناصر إلى اللقاء المباشر معه الأمر الذى رفضه عبد الناصر رفضا قاطعا.

وقد باءت مهمة أندرسون بالفشل حيث رفض بن جوريون مبادىء التسوية، ورأى عبد الناصر أن أجواء العداء لإسرائيل والغرب التى تسود العالم العربى لا تسمح بالدخول فى عملية السلام مع إسرائيل ويتعين التمهيد لها بمباحثات تجرى بين مصر والولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى، خاض عبد الناصر معركة شديدة ضد الأحلاف العسكرية ونجح فى ردع الأردن من دخول حلف بغداد، وسقط الحلف بعد ثورة العراق عام ١٩٥٨.

وعندما لجأت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى معاقبة عبد الناصر، فأعلنتا ـ بطريقة مهينة ـ سحب تمويل مشروع السد العالى، قام بتأميم شركة قناة السويس.

أما بن جوريون. فقد استقر رأيه على ضرورة شن الحرب على مصر قبل أن يستوعب الجيش المصرى الأسلحة الحديثة التى حصل عليها. ووجد فى فرنسا الحليفة المستعدة لفتح ترسانتها من الأسلحة أمام المساعدات انتقاما من عبد الناصر بسبب المساعدات التى يقدمها لثورة الجزائر. ثم التآمر ـ هى وبريطانيا ـ معه لشن العدوان الثلاثى على مصر بعد أن قام عبد الناصر بالاستيلاء على قناة السويس.

وقد كان للعدوان الثلاثى فى أكتوبر ١٩٥٦م آثاره الخطيرة سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى. فقد حقق عبد الناصر نصرا سياسيًا حاسمًا بتصديه للعدوان، وتأميم القناة وإدارتها، وتأكدت زعامته للعالم العربى وحققت دعوته للقومية العربية نجاحا هائلا فاتحدت مصر وسوريا وأطاحت ثورة العراق بالنظام الملكى وبحلف بغداد، وتوالت الانقلابات فى السودان وليبيا واليمن، وأصبحت نظم الحكم المحافظة فى

غيرها من الدول العربية مهددة، وضاعفت حركات التحرر الوطنى فى إفريقيا نضالها للتحرر من الاستعمار.

كما كانت حرب السويس المعركة التى أنهت الاستعمار القديم الذى كانت تمثله بريطانيا وفرنسا، ليحل محله النفوذ الأمريكى فى المنطقة. فقد وقفت الولايات المتحدة بحزم ضد الدول المعتدية الثلاث وأجبرتها على سحب قواتها من مصر، ثم بدأت فى بسط سيطرتها على هذه المنطقة الحيوية والعمل على وقف التسلل السوفييتى إليها.

وأعلن الرئيس الأمريكى، فى يناير عام ١٩٥٧م، ما يعرف بمبدأ أيزنهار، والذى تتعهد فيه الولايات المتحدة بالتدخل عسكريا للدفاع عن أية دولة تتعرض لعدوان من قبل دولة أخرى تخضع لسيطرة الشيوعية الدولية. وكان الهدف من ذلك توفير الحماية الأمريكية لنظم الحكم الموالية للغرب ومواجهة النفوذ السوفييتى الذى أخذ يتغلغل فى المنطقة من خلال المعونات العسكرية والاقتصادية لبعض الدول العربية وخاصة سوريا.

وكانت الأوضاع فى سوريا تثير المخاوف الأمريكية بسبب عدم استقرار الحكم فيها وتصارع القوى السياسية وتزايد المعونات السوفييتية لها. وتعرضت سوريا لمحاولة انقلاب دبرتها بريطانيا والعراق، وأخرى بتدبير المخابرات الأمريكية، كما قامت تركيا بمناورات لجيشها على الحدود معها، الأمر الذى دفع عبد الناصر إلى إرسال قوات إليها، وشجع موقفه القوى حزب البعث على طلب الوحدة مع مصر، واستجاب عبد الناصر لطلبها بعد تردد، وأعلنت الوحدة بين البلدين فى أول فبراير عام ١٩٥٨م.

وأدى قيام الوحدة إلى تشجيع القوى القومية والمعارضة لنظام الحكم فى لبنان والأردن، فلجأت كل من الحكومتين إلى الولايات المتحدة بطلب التدخل تطبيقًا لمبدأ أيزنهاور، فأرسلت قوات البحْرية إلى شاطىء بيروت وأنزلت بريطانيا قواتها فى الأردن، ولم تتوقف المؤامرات الغربية لكسر المحور المصرى السورى السعودى الذى أقامه عبد الناصر حتى وقع الانفصال السورى فى سبتمبر عام ١٩٦١م. وظل عبد الناصر يحافظ على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة فى عهد أيزنهاور وشهد عهد كينيدى التقارب بين البلدين من خلال الرسائل المتبادلة والمبعوثين. ولكنْ التوتر بدأ يشوب هذه العلاقات منذ تولى الرئيس چونسون الحكم واتباعه سياسة معادية لعبد الناصر وممارسته الضغوط عليه، حيث طالبه بالتوقف عن صنع الصواريخ والطائرات وقبول التفتيش على المنشآت العسكرية المصرية وأوقف المعونات الغذائية عن مصر.

وهكذا كانت للحرب الباردة انعكاساتها على الأوضاع العربية، وشهد العالم العربى فى الستينيات من القرن الماضى نوعًا من الحرب الباردة بين الحكومات العربية. فقد نشبت الخلافات بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم حاكم العراق، وتدهورت العلاقات المصرية السورية بعد الانفصال، ثم وقع الانقلاب على قاسم والانقلاب فى سوريا، وتولى حزب البعث الحكم فى البلدين، وفشلت مساعى البلدين لدى عبد الناصر لإقامة وحدة ثلاثية فيما بينهم، وأدى نشوب ثورة اليمن وإرسال القوات المصرية لمناصرتها وقيام السعودية بدعم الإمام المخلوع إلى توتر العلاقات المصرية السعودية، كما توترت العلاقات المصرية الأردنية، وتبادلت أنظمة الحكم العربية الحملات الإعلامية، وواجه عبد الناصر التحديات لزعامته من قبل خصومه ومنافسيه، مستخدمين ورقة القضية الفلسطينية.

وكان انتشار قوات الطوارىء الدولية على الحدود بين مصر وإسرائيل بعد العدوان الثلاثى قد أدى إلى وقف الاشتباكات بين البلدين، كما أدى وجودها فى شرم الشيخ إلى السماح بمرور السفن الإسرائيلية فى خليج العقبة، ومن ثم كانت الحملات الإعلامية المعادية لعبد الناصر والاتهامات له بالتقاعس عن تحرير فلسطين والاحتماء بالقوات الدولية التى تفصل بين مصر وإسرائيل.

وأثارت حكومة البعث السورية مشكلة قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن مطالبة بتنفيذ المشروع العربى المضاد ـ والذى سبق بحثه فى إطار الجامعة العربية ـ ووجد عبد الناصر أن الوقت قد حان لعقد مؤتمرات قمة عربية لاتخاذ مواقف موحدة من القضايا العربية. وفى مؤتمر القمة الأول عام ١٩٦٤م تقرر تنفيذ المشروع العربى القائم على تحويل روافد لنهر الأردن فى الأراضى السورية واللبنانية. ووافق المؤتمر على، اقتراح عبد الناصر إقامة منظمة التحرير الفلسطينية بهدف إحياء الكيان الفلسطينى.

وقامت إسرائيل بنسف التجهيزات المقامة فى الأراضى السورية، ووقعت اشتباكات متعددة بين البلدين فى المنطقة المنزوعة السلاح.

ومن ناحية أخرى، كان ياسر عرفات ورفاقه قد أنشئوا تنظيم فتح للنضال المسلح من أجل تحرير فلسطين، وبدءوا العمليات العسكرية ضد إسرائيل، فى عام ١٩٦٥م، فى حين بدأ أحمد الشقيرى العمل على تعبئة الفلسطينيين وإقامة أجهزة منظمة التحرير بما فيها جيش التحرير الفلسطينى.

ومع تولى الجناح المتشدد فى حزب البعث السلطة فى سوريا، فى فبراير عام ١٩٦٦م، تصاعد التوتر بينها وبين إسرائيل، حيث لجأ الحكم السورى بالاشتراك مع بعض الفصائل الفلسطينية إلى تكثيف الهجمات ضدها، ووقعت اشتباكات متعددة بين البلدين كان من أخطرها إسقاط ست طائرات سورية. وهدد ليفى أشكول رئيس الحكومة الإسرائيلية بضرب دمشق.

وعندما قام الاتحاد السوفييتى بإبلاغ عبد الناصر بوجود حشود عسكرية إسرائيلية على الحدود السورية، وجد لزامًا عليه التحرك، خاصة وأنه كان قد عقد مع سوريا فى نوفمبر عام ١٩٦٦م اتفاقية دفاع وقيادة مشتركة، ثم تتابعت الأحداث المعروفة، حيث طلب عبد الناصر سحب القوات الدولية وحشد القوات المصرية فى سيناء وقام بإغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية، الأمر الذى اعتبرته إسرائيل سببًا للحرب وقامت بعدوانها فى يونيو عام ١٩٦٧م.

لم يكن عبد الناصر يريد الحرب، بل إنه أبدى استعداده لتسوية مسألة الملاحة فى خليج العقبة بالطرق السلمية عندما التقى بأوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة، وفى اتصالاته مع الولايات المتحدة التى وافقت على استقبال مبعوث عنه وحدد موعد سفره إلى وشنطن، كما أنه أصدر تعليماته للقوات المصرية بعدم البدء بالهجوم وتلقى الضربة الأولى.

بل كان قادة إسرائيل يعلمون أن عبد الناصر لا يريد الحرب، وقد اعترف بعضهم، فيما بعد بذلك، مبررين عدوانهم برفض الخضوع للضغوط المصرية، وقامت حكومة إسرائيل بشن حملة إعلامية مكثفة فى جميع أنحاء العالم لتقدم نفسها كدولة مُهَدَّدَة بالفناء على أيدى القوات المصرية. والواقع أن إسرائيل كانت تترقب هذه الفرصةً للقضاء على نظام عبد الناصر. وفرض شروطها على العرب. كما كانت الظروف الإقليمية مواتية لها، فالقوات المصرية متورطة فى حرب اليمن والعالم العربى تسوده الانقسامات، والعلاقات بين عبد الناصر والدول الغربية يشوبها التوتر، وإدارة الرئيس چونسون تناصبه العداء وتعطى إسرائيل الضوء الأخضر لشن الحرب.

* * *

الفصل الثالث

غطرسة القوة

اتخذ مجلس الأمن الدولى من حرب ١٩٦٧م موقفا يختلف عما جرى عليه العمل تجاه المنازعات المسلحة بين الدول، وكان لهذا الموقف آثاره البعيدة على تطور النزاع العربى الإسرائيلى، فقد أصدر المجلس قراراً يطالب فيه الحكومات المعنية بأن توقف إطلاق النار وتتوقف عن الأنشطة الحربية كافة، دون أن يطالب بسحب قواتها إلى مواقعها السابقة على بدء القتال.

والواقع أنه منذ بدأ المجلس المذكور مداولاته، فإن الخلافات قد نشبت بين أعضائه، ووقعت المواجهات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى.

ففى حين تمسك المندوب السوفييتى بأن يدين المجلس إسرائيل ويطالبها بالانسحاب فوراً من الأراضى التى احتلتها، فإن آرثر جولد برج مندوب الولايات المتحدة طالب المجلس بمناقشة أسس إقامة سلام شامل وعادل فى الشرق الأوسط.

وتنقلت المداولات بين مجلس الأمن والجمعية العامة التى عقدت دورة طارئة وتعددت مشروعات القرارات المقدمة من المجموعات المختلفة دون أن يحصل أحدها على الأغلبية المطلوبة، إلى أن وافق المجلس بالإجماع يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م على المشروع الذى أعده اللورد كارادون ـ مندوب بريطانيا ـ والذى لا يزال يمثل الأساس المتفق عليه لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى.

كانت إسرائيل قد وضعت استراتيجيتها القائمة على أساس تحقيق أكبر المكاسب الممكنة من الانتصارات الحربية التى أحرزتها، فلا عودة إلى نظام الهدنة وخطوطها، بل إن من الضرورى عقد اتفاقات سلام دائم مع الدول العربية تتضمن حدودا جديدة تكون آمنة ومعترفًا بها، ولا انسحاب لقواتها من أى من الأراضى التى تحتلها قبل عقد تلك الاتفاقات.

ونجحت الدبلوماسية الإسرائيلية فى كسب التأييد الأمريكى لموقفها، وقام جولد برج بدور حاسم فى عرقلة صدور أى قرار يطالب إسرائيل بالانسحاب من كل الأراضى العربية (كما تسببت الخلافات العربية فى فشل مشروع الدول اللاتينية الذى كان ينص صراحة على ذلك).

وأخيراً تمكن مجلس الأمن من إصدار القرار رقم ٢٤٢ متبنيا بالإجماع المشروع البريطانى الذى راعى فى صياغته «الغموض البناء» الذى يحتمل أكثر من تفسير.

ففى حين يؤكد القرار المذكور مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضى بطريق الحرب وينص على الانسحاب الإسرائيلى، فإنه يغفل تحديد الأراضى التى يتم منها هذا الانسحاب فلا يذكر أنها كل الأراضى، بل يشير فى النص الإنجليزى إلى «أراضٍ محتلة» دون تعريف، كما يحدد الانسحاب مبادىء يراها المجلس ضرورية لإقرار السلام العادل والشامل فى الشرق الأوسط، من بينها إنهاء حالات الحرب وضمان حرية الملاحة فى المجارى المائية الدولية وحل مشكلة اللاجئين حلا عادلا وضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة وحقها فى العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، بما يعنى أن القرار يمثل صفقة متكاملة.

وجاء تفسير إسرائيل للقرار مدعيا أنه لا يطالبها بالانسحاب من كل الأراضى المحتلة، ويعطيها الحق فى أن تكون لها حدود آمنة تعترف بها الدول العربية فى معاهدات السلام معها؛ إذ إن الحدود السابقة لا تعدو كونها خطوط هدنة ولم تكن تحقق لها الأمن.

وتبنت الولايات المتحدة التفسير الإسرائيلى للقرار، وكانت فى أول الأمر ترى أن تكون التعديلات التى تدخل على الحدود تعديلات طفيفة بحيث لا تعكس ثقل الغزو،

ولكنها مع مضى الوقت تخلت عن هذا الشرط وأخذت تساند موقف إسرائيل وتقدم لها كل الدعم السياسى والعسكرى والاقتصادى، الأمر الذى مكنها من مواصلة احتلالها للأراضى العربية حتى اليوم.

والواقع، أن انتصارات إسرائيل العسكرية قد حققت للولايات المتحدة مكسبا كبيراً فى حربها الباردة مع الاتحاد السوفييتى، وعززت من العلاقة الخاصة الأمريكية الإسرائيلية حتى أصبحت إسرائيل الحليف الاستراتيجى لها فى المنطقة، ومن ثم أصبحت تكفل لها التفوق على كل الدول العربية مجتمعة.

أما الدول العربية، فقد كان همها هو إزالة آثار العدوان، وكان عبد الناصر يؤمن بأن إسرائيل لن تتخلى عن الأراضى التى احتلتها إلا بالقوة، وينادى بأن «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»، ولكنه كان يعلم أن خوض معركة التحرير يتطلب استعدادات حربية تستغرق وقتا طويلاً، وأن على العرب إبداء استعدادهم لقبول السلام الذى يدعو إليه المجتمع الدولى، ومن هنا كان قبوله للقرار رقم ٢٤٢ وللتعامل مع جونار يارنج المكلف، طبقا للقرار، بإجراء الاتصالات مع الأطراف للتوصل إلى اتفاق على تنفيذ القرار المذكور.

وكما قبلت مصر قرار مجلس الأمن، فإن الأردن اتخذت نفس الموقف، فى حين رفضته كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وعقدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى مباحثات بهدف مساعدة يارنج فى مهمته، كما انضمت إليهما بريطانيا وفرنسا فى مباحثات رباعية.

وتعثرت مهمة يارنج نتيجة للفجوة الواسعة بين مواقف الجانبين. . فقد كانت إسرائيل ترى أن القرار رقم ٢٤٢ هو مجرد جدول أعمال ويتطلب إجراء مفاوضات مباشرة بينها وبين الدول العربية، فى حين كانت مصر ترى أن القرار المذكور لا ينص على ذلك، وأنه يكفى أن تعلن كل الأطراف التزامها بتنفيذه.

كما اقترحت مصر أن يقوم يارنج بإعداد جدول زمنى لتنفيذ كل بنوده، وحتى تسقط حجة إسرائيل عن حاجتها لحدود آمنة اقترحت مصر تشكيل قوة دولية تشارك فيها الدول الكبرى وتنتشر على الحدود بين إسرائيل وجاراتها.

أما المباحثات الثنائية والرباعية بين الدول الكبرى، فقد كانت تجرى فى أجواء الحرب الباردة ولا تحرز تقدما يذكر . . وكان واضحا أن الولايات المتحدة تنحاز لإسرائيل، وتتبعها بريطانيا، فى حين اتسمت المواقف الفرنسية بالاعتدال وباءت الجهود السوفييتية بالفشل فى التوصل لحلول مقبولة للعرب.

ومن ناحية أخرى، حاولت الولايات المتحدة ـ من جانبها ـ تحقيق تسوية منفردة بين مصر وإسرائيل . . ففى نوفمبر ١٩٦٨م، تقدم وزير الخارجية دين راسك إلى محمود رياض وزير الخارجية المصرية بمشروع من سبع نقاط يقوم على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية مقابل إنهاء حالة الحرب بين البلدين وتمركز قوات دولية فى شرم الشيخ، لكن رياض طالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضى العربية رافضا إجراء تسوية منفردة بين مصر وإسرائيل.

وقد تكررت المحاولة الأمريكية، عندما قدم وليام روجرز فى ديسمبر ١٩٦٩م مشروعا لتسوية بين مصر وإسرائيل، (متضمنا تحديد جدول زمنى لانسحاب القوات الإسرائيلية مقابل إنهاء حالة الحرب وإقامة حالة سلام بين البلدين واتفاق الطرفين على أن تكون الحدود الدولية بينهما هى الحدود الآمنة والمعترف بها بينهما، وعلى اعتبار مضيق تيران ممراً مائيا دوليا وحرية الملاحة فيه وفى قناة السويس لسفن جميع الدول بما فيها إسرائيل) ومرة أخرى . . طالبت مصر الولايات المتحدة بأن تقدم مشروعات للدول العربية الأخرى واستجاب روجرز فقدم للأردن مشروعا (يتضمن حل مشكلة اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الخاص بالعودة والتعويض على أن يتفق البلدان على الأعداد السنوية للاجئين العائدين بعد استفتاء لجنة دولية لهم، كما تتفق الدولتان على حل لمشكلة القدس) وقد رفضت حكومة جولدا مائير المشروعين على الفور وشنت هجوما عنيفا على روجرز.

وكان نيكسون قد تولى الحكم، وأعلن فى أول الأمر عن عزمه على اتباع سياسة متوازنة وغير منحازة لإسرائيل، لكنه ما لبث أن وقع تحت ضغط اللوبى اليهودى، وقد اتسمت السياسة الأمريكية، فى عهد نيكسون، بنوع من الازدواجية نتيجة للخلاف بين وزير الخارجية وليام روجرز ومستشار الأمن القومى هنرى كيسنجر، ففى حين كان روجرز يحاول التوصل إلى تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى ويقدم مشروعاته، فإن

كيسنجر كان يعرقل هذه المساعى ويدعو إلى السير خطوة خطوة وممارسة أشد الضغوط على الدول العربية لتتخلص من النفوذ السوفييتى وتجد أن الولايات المتحدة هى وحدها القادرة على مساعدتها لاستعادة بعض أراضيها المحتلة.

كان الموقف على الجبهة المصرية يتطور بشكل يهدد المنطقة بالانفجار، فقد بدأت حرب الاستنزاف التى شنتها القوات المصرية على قوات الاحتلال منذ مارس ١٩٦٩م، ولجأت إسرائيل إلى استخدام طائراتها فى الإغارة على مناطق فى العمق المصرى وضرب مواقع مدنية، واضطر الرئيس عبد الناصر إلى طلب طيارين سوفييت للمشاركة فى الدفاع عن الأجواء المصرية واستقدام خبراء من الاتحاد السوفييتى لاستخدام الأسلحة حتى يتم تدريب القوات المصرية عليها وقام بتقديم تسهيلات للأسطول السوفييتى، فى حين كانت الولايات المتحدة تزود إسرائيل بكميات هائلة من الأسلحة الحديثة.

وكان القادة الإسرائيليون قد ركبهم الغرور، فقاموا بعرقلة كافة المساعى المبذولة لتسوية النزاع، وعكست تصريحاتهم غطرسة القوة، فموشى ديان يصرح تارة بأن شرم الشيخ أهم لإسرائيل من السلام مع مصر، وتارة أخرى يعلن أن النصف الشرقى من قناة السويس يخضع لسيادة إسرائيل، كما تناقش علنا المطامع التوسعية فى الأراضى المصرية ويحدد مشروع إيجال آلون المساحات التى يجب على إسرائيل ضمها، وتقام المستوطنات وينشأ مطاران عسكريان كبيران فى سيناء.

وجه عبد الناصر فى أول مايو ١٩٧٠م، نداء إلى نيكسون يطالب فيه بأن تأمر الولايات المتحدة إسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية، فإن لم تكن قادرة على ذلك فإن عليها أن تكف عن تزويدها بالدعم العسكرى والاقتصادى، وتقديراً لخطورة الموقف وما قد ينطوى عليه من أخطار غير منظورة، استجاب نيكسون لنداء عبد الناصر، وتقدم وليام روجرز بمبادرة لوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل وتجميد الأوضاع العسكرية بينهما على أن يستأنف يارنج مهمته من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه.

قبلت مصر المبادرة الأمريكية، حيث جاءت متفقة مع ما كانت تطالب به من تنفيذ قرار مجلس الأمن بكل أجزائه، كما قبلتها إسرائيل، وبدأ وقف إطلاق النار فى ٨ أغسطس لمدة ثلاثة أشهر.

توفى عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م، وكان وقف إطلاق النار ما زال قائما فى حين فشلت مهمة يارنج قبل بدئها؛ إذ ادعت إسرائيل أن مصر حركت الصواريخ بالجبهة إلى الأمام فى حين أن «تحريكها» تم قبل الساعة المحددة لبدء وقف إطلاق النار نتيجة للمجهود الخارق الذى بذله المصريون باستبدال الصواريخ الحقيقية بالنماذج التى كانت فى المواقع المتقدمة.

يتضح من مجموع ما تقدم، أن المسئولية الأولى عن فشل مساعى السلام تقع على كاهل إسرائيل، فقد توقعت حكومتها أن انتصاراتها العسكرية سوف تحمل العرب على الاستسلام، وصرح ديان بأنه ظل جالسا إلى تليفونه ينتظر مكالمة من عبد الناصر يقبل بها السلام، ولكنه فوجىء بقرارات مؤتمر القمة العربية فى الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧م التى يرفض فيها الصلح والتفاوض مع إسرائيل ويعلن التمسك بحقوق الشعب الفلسطينى، ومع ذلك فقد كان واضحا أن مصر والسعودية والدول العربية المعتدلة كانت لها الغلبة فى المؤتمر (وكانت سوريا قد قاطعته كما انسحب أحمد الشقيرى احتجاجا على التيار الغالب الذى كان لا يوصد الباب أمام المساعى السلمية)، وكان قبول كل من مصر والأردن للقرار رقم ٢٤٢ مؤشرا على الاستعداد لقبول تسوية عادلة على أساس إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وتنفيذ بقية الالتزامات التى نص عليها القرار، ولكن المطامع التوسعية تملكت القادة الإسرائيليين فتمسكوا بعدم العودة إلى حدود ما قبل العدوان، وفوتوا الفرصة المتاحة أمامهم لقبول العرب بوجود دولتهم والعيش بسلام معها، ثم تسببوا فى زيادة العداء والكراهية بعرقلة كافة المساعى الدولية والأمريكية وتصعيد الاعتداءات بضرب المواقع المصرية فى عمق البلاد.

كما تتحمل الولايات المتحدة المسئولية بسبب تأييدها للمواقف الإسرائيلية وتقديمها كافة أشكال الدعم السياسى والعسكرى والاقتصادى لإسرائيل، وعدم ممارسة أية ضغوط عليها لحملها على قبول مشاريع التسوية، بل إنها اعتبرت الانتصارات الإسرائيلية نصراً لها فى حربها الباردة مع الاتحاد السوفييتى وإن جاءت سياستها بعكس النتائج التى كانت ترجوها؛ فقد ازداد التغلغل السوفييتى فى مصر إلى حد المشاركة بجنوده فى الدفاع عن مصر وتزايد وجوده العسكرى فيها، وقد حاولت الولايات المتحدة عقد صلح منفرد بين مصر وإسرائيل، ولكن عبد الناصر كان يدرك مطامع

الدولة العبرية، وخاصة فى الأراضى الفلسطينية والجولان السورية بوجه خاص، ومن ثم تمسك بأن تكون التسوية شاملة.

كان من الواضح أن إسرائيل عازمة على الاستيلاء على الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان حيث تعتبر هذه الأراضى أجزاء من «أرض إسرائيل التوراتية»، كما أن استيلاءها عليها يكفل لها المزيد من الأمن.

لذا كان عبد الناصر ينصح الملك حسين ببذل أقصى الجهود الدبلوماسية من أجل استرداد الضفة والقطاع، واستمر تنسيق المواقف بين البلدين إزاء مساعى السلام.

أما الحكومة العمالية الإسرائيلية، فقد بدت سياستها تجاه تلك الأراضى متخبطة، حيث لم يكن من الممكن أن تقرر ضمها بملايين سكانها العرب، الأمر الذى يؤدى إلى تغيير الطابع اليهودى لإسرائيل، كما أنها لم تكن قادرة على التخلى عنها فى الوقت الذى كانت انتصاراتها الحربية قد حركت مشاعر المجتمع الإسرائيلى بين أصولية دينية ترى فى التخلى عن أى شبر من أرض إسرائيل خطيئة كبرى يعاقب عليها الرب وبين صهاينة يرون فيها تحقيقا للأهداف التى قامت الحركة من أجلها.

وكان الموقف الذى تبنته تلك الحكومة هو الدعوة إلى تسوية النزاع مع الدول العربية على أساس الحل الوسط الإقليمى، وهو ما يعنى تقاسم الأراضى المحتلة مع هذه الدول، بحيث تستولى إسرائيل على القطاعات التى تحتاجها لتحقيق أمنها وتعيد إليها ما يتبقى منها، ووضع إيجال آلون مشروعه على أساس هذا التقسيم، وآثرت الحكومة ألا توافق رسميا على هذا المشروع وأن تكتفى بالاسترشاد به فى سياستها الاستيطانية بحيث تبنى المستوطنات فى الأراضى التى تزمع الاستيلاء عليها، ولكنها ما لبثت أن خضعت لضغوط اليمين الإسرائيلى والأصولية الدينية وأخذت تكثف بناء المستوطنات فى كل مكان من الضفة الغربية وقطاع غزة وفى الجولان السورية، كما أقامت مستوطنات فى أجزاء من سيناء، وكانت القدس الشرقية هى المدينة الوحيدة التى قامت إسرائيل بضمها رسميا وتوحيدها مع القدس الغربية وتوسيع حدودها وتهويدها وإعلانها العاصمة الأبدية لإسرائيل.

وكان من أخطر نتائج حرب ١٩٦٧م على إسرائيل أن أدى استيلاؤها على بقية الأراضى الفلسطينية إلى إحياء القضية الفلسطينية التى كانت تجاهد للعمل على طمسها

وإسدال ستار النسيان عليها فى الساحة الدولية، حتى أصبحت القضية تعالج فى الأمم المتحدة باعتبارها واحدة من قضايا اللاجئين، وجاء القرار رقم ٢٤٢ ليشير إليها بفقرة وحيدة وعن حل هذه المشكلة ويغفل ما كان قد صدر بشأنها من قرارات (بما فيها من قرار التقسيم الذى ينص على إقامة دولة فلسطينية والقرار رقم ١٩٤ الذى يؤكد حق اللاجئين فى العودة والتعويض).

وعلى الرغم من تأكيد جولد برج لمحمود رياض أن القرار رقم ٢٤٢ يقتصر على معالجة آثار حرب ١٩٦٧م ولا يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإن إسرائيل زعمت أنه يلغى القرارات السابقة وتمسكت هى والولايات المتحدة به كأساس وحيد لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى.

وقد أسهم نشاط منظمة التحرير الفلسطينية فى إحياء القضية الفلسطينية؛ إذ بدأت المنظمة نضالها المسلح ضد إسرائيل، وخاصة بعد أن تولى ياسر عرفات قيادتها، وأصبح تنظيم «فتح» الذى أنشأه مع فريق من زملائه يسيطر على المنظمة، وتضمن الميثاق الوطنى الفلسطينى أن النضال المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وقد كان لمعركة الكرامة التى خاضتها القوات الفلسطينية ببسالة فى مارس ١٩٦٨م ضد قوات إسرائيلية تفوقها عددا وسلاحا آثارها البعيدة على منظمة التحرير، حيث شجعتها على تكثيف هجماتها على إسرائيل ودفعت آلاف الفلسطينيين للانضمام إليها.

ولم تغفل منظمة التحرير العمل الدبلوماسى، فطرحت فكرة إقامة دولة علمانية فى فلسطين يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق المواطنة، وعلى الرغم من رفض إسرائيل للفكرة والادعاء بأنها لا تستهدف إلا القضاء على الدولة اليهودية، فإنها أثبتت للعالم أن المنظمة تطرح حلا سياسيا للتعايش بين الشعبين.

وحظيت المنظمة بتأييد الدول العربية ودعمها ماليا (وإن ظلت كل منها تعمل على استقطاب تنظيم من تنظيماتها للعمل لحسابها)، وبدأت تتبوأ مكانها على الساحة الدولية، وخاصة فى اجتماعات الدول العربية والإفريقية ومجموعة عدم الانحياز، ويعترف بها عدد من الدول كواحدة من أهم حركات التحرير الوطنى فى العالم.

بدأت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٩م، تناقش القضية الفلسطينية باعتبارها قضية قومية لشعب يرزح تحت الاحتلال ويحرم من حقوقه الوطنية، وخاصة بعد أن اتضحت مطامع إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وتعددت انتهاكاتها لأحكام القانون الدولى ومواثيق حقوق الإنسان.

وتوالت قرارات الأمم المتحدة التى تؤكد الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى، سواء حق العودة أو حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، أو تلك التى تدين ضم القدس وتهويدها وعمليات مصادرة الأراضى وإقامة المستوطنات الإسرائيلية وإحداث التغييرات الجغرافية والسكانية انتهاكا لاتفاقية چنيف الرابعة، ولكن إسرائيل ضربت عرض الحائط بكل هذه القرارات.

والواقع أن قادة إسرائيل قد ركبهم الغرور بسبب ما حققوه من نصر فى المعارك الحربية، وتملكتهم غطرسة القوة حتى أفاقتهم القوات المصرية والسورية بالحرب التى شنتها فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣م.

* * *

الفصل الرابع

السلام المنقوص

على مدى ثلاث سنوات حاول الرئيس أنور السادات أن يتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل، بمعاونة الولايات المتحدة التى كان يعتقد أنها تملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة السياسية، وتقدم فى فبراير ١٩٧١م بمبادرته بشأن إجراء تسوية مرحلية على الجبهة المصرية (على أساس انسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية كمرحلة أولى وَفْقًا لجدول زمنى مع قيام مصر بفتح قناة السويس)، وكانت المبادرة فى واقع الأمر تطويرا لفكرة اقترحها موسى ديان. ومع ذلك أفشلتها جولدا مائير بالشروط المتعنتة التى وضعتها على الرغم من محاولة وليام روجرز السعى لدى إسرائيل لقبولها. ثم بدأ السادات اتصالاته مع هنرى كيسنجر وأوفد للقائه حافظ إسماعيل، مستشاره للأمن القومى، ولكن المباحثات بين المسئولين باءت بالفشل، وذلك على الرغم من تحقيق السادات للهدف الذى كان يسعى كيسنجر لتحقيقه بطرده للخبراء السوفييت من مصر.

وخلال حرب أكتوبر ١٩٧٣م، قام كيسنجر بدور حاسم فى مجريات الحرب والنتائج التى انتهت إليها، فقد كان قد تولى منصب وزير الخارجية (بعد أن استقال وليام روجرز)، وظل يتمتع بحرية شبه مطلقة بسبب تفجر أزمة ووترجيت التى شغلت الرئيس نيكسون.

وتكشف مذكرات كيسنجر (وخاصة كتابه الأخير بعنوان «أزمة»، والذى يسجل فيه محادثاته التليفونية خلال الحرب المذكورة) عن أبعاد الدور الذى أدَّاه لصالح

إسرائيل ولخلق الظروف التى تسمح له بالتدخل من أجل تحقيق التسوية السياسية التى يراها.

كان كيسنجر يتوقع إنزال القوات الإسرائيلية هزيمة ساحقة بالقوات العربية، وعندما أحرزت القوات المصرية والسورية انتصاراتها عمل على انقاذ القوات الإسرائيلية بجسر هائل من الطائرات والدبابات والأسلحة الحديثة، واضطر إلى قبول وقف إطلاق النار بين الجانبين فى المواقع التى وصلت إليها القوات بعد أن كان يرى عودتها إلى مواقعها السابقة على الحرب. كما ظل يرفض استصدار قرار من مجلس الأمن يطالب بانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م، ويعمل على تهميش دور الاتحاد السوفييتى واستئثار الولايات المتحدة بالدور الرئيسى فى إدارة الأزمة. وكان أخطر ما قام به كيسنجر هو حث إسرائيل على تحريك قواتها انتهاكا لقرار مجلس الأمن الذى يقضى بوقف إطلاق النار والعمليات القتالية فى مواقع يوم ٢٢ أكتوبر (الأمر الذى يعترف به بكل صراحة فى مذكراته) وكانت نتيجة هذا الانتهاك حصار الجيش الثالث المصرى وإتاحة الفرصة أمام كيسنجر للتدخل ولتطبيق نظريته عن التسوية السياسية على أساس الخطوة خطوة بدءا بعقد اتفاقات الفصل بين القوات.

وكان مجلس الأمن قد أصدر قراره رقم ٣٣٨ الذى يدعو فيه الأطراف إلى البدء فى تطبيق القرار رقم ٢٤٢ بأكمله وبدء المفاوضات بينهم تحت إشراف مناسب بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط.

تمكن كيسنجر من التوسط لعقد اتفاقيتين للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، وكانت الاتفاقية الثانية (المعروفة باتفاقية سيناء والموقعة فى ٤ سبتمبر ١٩٧٥م) ذات طابع سياسى حيث نصت على تسوية الخلافات بين البلدين سلميا وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، وعلى السماح بمرور الشحنات غير العسكرية إلى إسرائيل عبر قناة السويس، مع تعهد الطرفين بمواصلة التفاوض حتى عقد السلام النهائى، ومن ثم أصبح الطريق ممهدا لتوقيع معاهدة السلام بين البلدين. أما على الجبهة السورية، فقد توقفت جهود كيسنجر بعد عقد اتفاقية واحدة للفصل بين القوات (فى ٣١ مايو ١٩٧٤م)، وأما على الجبهة الأردنية، فقد كان كيسنجر يدرك صعوبة التحرك إزاءها بسبب المطامع الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية التى تحتلها منذ يونيو ١٩٦٧م

وصعوبة تطبيق سياسة الخطوة خطوة بشأنها، ولجأ من أجل طمأنة إسرائيل إلى تقديم تعهد لها بعدم التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا امتنعت عن الإرهاب واعترفت بحق إسرائيل فى الوجود وبقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أساسا للتسوية.

كان الطريق إلى السلام يبدو ممهدًا فى أعقاب حرب أكتوبر؛ إذ أكسبت انتصارات القوات العربية ثقة العالم العربى فى نفسه وأزالت مشاعر الخزى والإحباط التى سادت شعوبه وحكوماته بسبب هزيمة عام ١٩٦٧م، وبدا العرب مستعدين للتفاوض مع إسرائيل وعقد صلح مشرف معها. وقد بلغ التضامن بين الدول العربية خلال الحرب حدا غير مسبوق بتقديم الجنود والسلاح والمال لخدمة المعركة، وبوجه خاص باستخدام سلاح النفط لتحقيق الأهداف السياسية، وبدأ العرب يتحدثون عن أنفسهم كقوة كبرى على الساحة الدولية.

ومع ذلك، فإن إسرائيل لم تكن مستعدة للتخلى عن الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، وكان هنرى كيسنجر يرى وجوب التصدى للنزاع العربى الإسرائيلى من خلال تنفيذ خطوات صغيرة متعاقبة وعلى مدى وقت طويل، ويركز اهتمامه بوجه خاص على التسوية بين مصر وإسرائيل، فى الوقت الذى يعمل فيه على تقليص النفوذ السوفييتى من المنطقة، ولم يكن مؤتمر جنيف الذى عقد فى ديسمبر ١٩٧٣م وحضرته مصر والأردن وإسرائيل ـ أكثر من غطاء للدور الذى انفرد به كيسنجر لتنفيذ سياسته، حيث انفض المؤتمر عقب إلقاء الكلمات الافتتاحية، وبدأ وزير الخارجية الأمريكية رحلاته المكوكية التى أسفرت عن عقد اتفاقات الفصل بين القوات.

كانت حرب أكتوبر بالنسبة لإسرائيل أشبه بالزلزال الذى هز مجتمعها من أعماقه، حيث أذهلتها مفاجأة الهجوم المصرى السورى فى حين كان قادتها يقدرون أن العرب لن تقوم لهم قائمة خلال سنوات طويلة، فإذا بالقوات المصرية والسورية تحطم مزاعمهم عن الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر وتفند نظرياتهم الأمنية الخاطئة بشأن الحدود الآمنة. وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى بدأت ساعة الحساب وتولت لجنة أجرانات التحقيق لتحديد المسئولية عن التقصير.

وبدأ حزب العمل الإسرائيلى يفقد المكانة التى ظل يتمتع بها منذ إنشاء الدولة.

وعلى العكس من اتجاه الدول العربية إلى الاعتدال وتقبلها لعقد سلام مشرف مع إسرائيل، فإن حرب أكتوبر أثارت مخاوف الأخيرة فبدت الحكومة العمالية عاجزة عن تقديم الاستحقاقات التى تفرضها عملية السلام، وأخذ اتجاه المجتمع الإسرائيلى نحو اليمين يتزايد حتى تمكنت القوى اليمينية من تولى السلطة وفرض أيديولوچيتها.

كانت سياسة الحكومات العمالية، كما سبقت الإشارة، تجاه الأراضى العربية المحتلة فى حرب ١٩٦٧ تتسم بالتخبط والتناقض، فقد أبدت استعدادها لأن تعقد مع الدول العربية اتفاقات سلام على أساس «الحل الوسط الإقليمى»، ولكنها ما لبثت أن خضعت لضغوط القوى اليمينية والأصولية المطالبة بتكثيف الاستيطان فى كافة نواحى الأراضى المحتلة تأكيدا للتمسك بها، وظهر التباين بين السياسة المعلنة للحكومة العمالية وبين مواقفها العملية التى لا تختلف عن مواقف اليمين والجماعات الاستيطانية.

وبدأ حزب العمل الإسرائيلى، من ناحية أخرى، يعانى الانقسامات والخلافات بين قياداته «وخاصة بين إسحق رابين وشيمون بيريز» ومن الفضائح المنسوبة إلى عدد منهم، ثم وقعت حرب أكتوبر التى حمل المجتمع الإسرائيلى الحكومة العمالية مسئولية التقصير الخطير فى التنبؤ بها والأداء العسكرى فيها، ولم يكن يكفى لإنقاذ الحكم تغيير بعض وجوه الحرس القديم من قادته باستقالة موسى ديان وجولدا مائير وتنحية رئيس المخابرات العسكرية ورئيس الأركان.

وبدا تردد إسحق رابين ـ والذى تولى رئاسة الحكومة بعد استقالة جولدا مائير ـ وعجزه عن السير فى طريق السلام مع مصر عندما طالبه هنرى كيسنجر بتقديم الاستحقاقات اللازمة من أجل عقد اتفاقية سيناء للفصل بين القوات، فلم يمتثل إلا بعد أن هدده كيسنجر بإعادة النظر فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بأكملها.

أما عن اليمين الإسرائيلى، فقد أدى أرييل شارون دورا أساسيا فى تنظيم صفوفه، حيث نجح فى إقامة ائتلاف بين حزب حيروت بقيادة مناحيم بيجين والحزب الليبرالى مع عدد من الأحزاب الصغيرة وتشكيل «الليكود» الذى تمكن من الحصول على ٣٩ مقعدا فى الكنيست فى انتخابات ديسمبر ١٩٧٣م، ثم حصل على أغلبية الأصوات فى انتخابات مايو ١٩٧٧م.

وبوصول تكتل الليكود اليمينى بقيادة مناحيم بيجين إلى الحكم، بدأت فى إسرائيل مرحلة جديدة للحياة السياسية التى ظل يسودها، حتى ذلك الوقت، حكم حزب العمل، وأخذت الأيديولوچية اليمينية تأخذ طريقها إلى رسم سياسة الدولة وتتحكم فى مواقفها من عملية السلام مع العرب.

ظل حزب حيروت حتى عام ١٩٧٧م حزب المعارضة الرئيسى ـ متبنيا أفكار زييف چابوتنسكى ـ زعيم الصهيونية التصحيحية ـ ومتخذا لنفسه شعار خريطة فلسطين بضفتيها الغربية والشرقية وعليها بندقية، وذلك تأكيدا لتمسكه بهذه الأراضى (بما فيها شرق الأردن) ونضاله المسلح من أجلها، وقد قام ليفى أشكول بضم مناحيم بيجين إلى حكومة الوحدة الوطنية قبيل حرب ١٩٦٧م ولكن بيجين استقال من الحكومة احتجاجا على قبولها لمبادرة روچرز عام ١٩٧٠م.

وقد تضمن برنامج الليكود الانتخابى فى مارس ١٩٧٧م تأكيدا لأيديولوچية بيجين بشأن «أرض إسرائيل وحق الشعب اليهودى فيها»، حيث جاء فيه أن حقه فيها «حق أبدى وغير قابل للنزاع، كما أنه مرتبط بحقه فى الأمن والسلام؛ ولذا فإن يهودا والسامرة لن تسلما إلى أية إدارة أجنبية، ولن يكون بين البحر (المتوسط)» ونهر الأردن سوى السيادة الإسرائيلية». أما عن السلام، فقد تضمن البرنامج أن حكومة الليكود سوف تضعه على رأس أولوياتها، وستكون شريكة حقيقية فى مفاوضات معاهدات السلام مع جاراتها وستحضر مؤتمر چنيف، وتدعو جاراتها إلى عقد مفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة، كما تضمن الدعوة «للاستيطان فى كل أجزاء أرض إسرائيل» واعتبر البرنامج منظمة التحرير الفلسطينية منظمة للقتلة هدفها القضاء على إسرائيل متعهدا باستئصالها.

كان الرئيس چيمى كارتر قد تولى رئاسة الولايات المتحدة وأبدى اهتماما ملحوظا بدفع عملية السلام، فأوفد وزير خارجيته سايروس فانس إلى المنطقة لاستطلاع آراء زعماء دولها، واستقبل إسحق رابين والسادات وحسين وفهد والأسد، وكانت خطة كارتر تختلف عن تلك التى اتبعها كيسنجر، حيث كان يرى أن سياسة الخطوة خطوة قد استنفدت أغراضها وأصبح من الضرورى العمل من أجل تسوية شاملة للنزاع العربى

الإسرائيلى، ومن ثم التحضير لعقد مؤتمر چنيف الذى تشارك فيه كل أطراف النزاع، وتتولى رئاسته الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى.

وكان كارتر، من ناحية أخرى، يرى ضرورة حل المشكلة الفلسطينية، وإنشاء وطن للفلسطينيين، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيلهم فى المؤتمر فى حالة موافقتها على القرار رقم ٢٤٢ (حتى مع التحفظ عليه).

وكان من الواضح أن هذه المواقف تتعارض مع أيديولوچية بيجين وبرنامجه السياسى، ومن ثم أبدى معارضته لها فى أول لقاء مع كارتر. وعندما صدر البيان الأمريكى السوفييتى المشترك، فى أول أكتوبر ١٩٧٧م، بشأن مؤتمر چنيف ـ متضمنا الإشارة إلى ضرورة حل المشكلة الفلسطينية بما فى ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ـ وجه موسى ديان إلى كارتر تهديدات سافرة مما اضطره إلى إعلان ورقة عمل أمريكية إسرائيلية تتضمن التراجع عن البيان، وأخذ أصدقاء إسرائيل فى الولايات المتحدة يمارسون الضغوط على كارتر للتراجع عن سياسته، وإزاء هذه الضغوط والصعاب التى واجهها من أجل الاتفاق على المسائل الإجرائية الخاصة بالمؤتمر المذكور (وخاصة اختلاف الدول العربية حول طريقة تمثيلها فى المؤتمر وعدم التوصل إلى اتفاق على طريقة مشاركة الفلسطينيين)، كتب كارتر إلى السادات ليبلغه بأنه «ليس لديه مزيد يستطيع تقديمه، وأن الوقت قد حان لكى يتخذ الرئيس السادات خطوة جريئة». . وكانت الخطوة التى قام بها السادات هى زيارته للقدس.

وكان الرئيس السادات قد أجرى اتصالا سريا مع إسرائيل، حيث أوفد فى أوائل شهر سبتمبر حسن التهامى للقاء موسى ديان فى مراكش ـ وذلك بترتيب من الملك الحسن ملك المغرب ـ وأبدى التهامى استعداد مصر لإقامة السلام مع إسرائيل ومواصلة المباحثات فى حالة تعهدها بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، ووعد ديان بتقديم تقرير إلى بيجين عمّا دار فى هذا اللقاء.

ويبدو أن السادات كان يتوقع أن تؤدى زيارته للقدس إلى استجابة مناحيم بيجين إلى مطالبه فيوافق على الإنسحاب من الأراضى العربية المحتلة وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة بما فيها إقامة دولته المستقلة.

وقد كان خطابه أمام الكنيست الإسرائيلى واضحا فى تأكيده أنه لا يسعى لإقامة سلام منفرد وإنما يدعو إلى عقد سلام شامل على أساس تلك المطالب، ولكنه ما لبث أن أدرك ـ بعد سماع رد بيجين على خطابه ـ أن رئيس الحكومة الإسرائيلية متشبث بأيديولوچيته بشأن «أرض إسرائيل» وحقوق الشعب اليهودى.

وكان الحل الذى اقترحه مناحيم بيجين للمشكلة الفلسطينية، والذى عرضه على الرئيس السادات فى الإسماعيلية فى ديسمبر ١٩٧٧م يتضمن قيام مجلس إدارى فلسطينى منتخب بممارسة الحكم الذاتى لمدة ٤ سنوات مع ترك موضوع السيادة على «يهودا والسامرة» وقطاع غزة مفتوحا حيث تتمسك إسرائيل بالمطالبة بهذه السيادة.

وعلى الرغم من رفض السادات لهذا المشروع فقد عرض بيجين مشروعه على كارتر، وتم تطويره فى مؤتمر كامب ديڤيد على النحو الذى ورد فى «إطار السلام فى الشرق الأوسط» المعقود بين الجانبين فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨م فى ختام ذلك المؤتمر.

يتضمن الاتفاق المذكور مقدمة وثلاثة أجزاء: جزءًا بشأن الضفة الغربية وغزة ـ وآخر بشأن مصر وإسرائيل ـ وثالث بعنوان المبادىء المرتبطة. كما أنه يضم عددا من الرسائل المتبادلة بين السادات وبيجين وكارتر.

وقد وضع الاتفاق إطار العمل الذى تم على أساسه تم عقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. أما المبادىء المرتبطة، فقد قصد بها أن تمثل الأساس لإقامة السلام بين إسرائيل وجاراتها العربية (بعقد معاهدات سلام وإقامة علاقات طبيعية على أساس الالتزام بجميع نصوص ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة بالاعتراف الكامل وإزالة المقاطعة الاقتصادية وضمان الحماية القانونية والقضائية للمواطنين وإنشاء لجان لتسوية المطالبات المالية ودعوة الولايات المتحدة للمشاركة فى المحادثات بشأن تنفيذ الاتفاقات. .). وأما الخطة الخاصة بالضفة الغربية وغزة، فسوف نتناولها تفصيلا فيما بعد.

وعلى أية حال، فإنه رغم محاولات الرئيس السادات وجهود الرئيس كارتر، فكل ما تحقق هو عقد سلام منفرد بين مصر وإسرائيل يتمثل فى معاهدة السلام الموقعة بينهما فى ٢٦ مارس ١٩٧٩م، حيث رفضت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاق كامب ديڤيد.

كانت استراتيجية ميناحيم بيجين تقوم منذ البداية على عقد معاهدة سلام مع مصر، فسيناء لم تكن جزءا من «أرض إسرائيل التاريخية» ومن ثم لا تمنعه أيديولوچيته من الانسحاب منها بعكس «يهودا والسامرة» وغزة والجولان التى كان يعتبرها أجزاء من تلك الأرض، وإقامة السلام مع مصر تعنى ـ فى تقديره ـ حماية إسرائيل من خطر الحروب فى المستقبل. وقد عبر موسى ديان عن ذلك بقوله: «إذا خرجت مصر من النزاع فلن تكون هناك حروب أخرى.. فلو نزعت ولو عجلة واحدة من العربة فإن العربة لن تسير» (كتاب وليام كوانت: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربى الإسرائيلى منذ ١٩٦٧م ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ ص٢٥٧).

أما الولايات المتحدة، فقد كانت تسعى منذ أعقاب حرب ١٩٦٧م لإقامة السلام بين مصر وإسرائيل على نحو ما سبق بيانه.

وقد أثبتت الأيام أن اتفاق كامب ديڤيد لا يحقق السلام، وأن تنبؤَ ديان كان غير صحيح، فلم تخرج مصر من النزاع ولم تتوقف الحروب.

وتبين أن هدف ميناحيم بيجين من إقامة السلام مع مصر هو إخراجها من دائرة العداء مع إسرائيل وإطلاق الأخيرة يدها فى الاستيلاء على بقية الأراضى العربية المحتلة والتى اعتبرها بيجين أراض إسرائيلية محررة.

* * *

الفصل الخامس

إسرائيل الكبرى

عقب فوز مناحيم بيجن فى الانتخابات، بادر بالقيام بزيارة للحاخام تسفى يهودا كوك، وانحنى راكعًا أمامه تعبيرًا منه عن احترامه وولائه له، ومؤكدا بذلك عزمه على انتهاج سياسة تقوم على التحالف بين الليكود اليمينى والأصولية اليهودية.

والحاخام تسفى يهودا كوك هو ابن الحاخام الأكبر إبراهام يتسحاق كوك الذى عينته بريطانيا عام ١٩٢١م رئيسا للحاخامات الأشكناز فى فلسطين، وهو الذى وضع الأسس النظرية والأيديولوچية للأصولية اليهودية المؤيدة للحركة الصهيونية والداعية للتعاون معها، حيث رحب بعودة اليهود إلى «أرض إسرائيل» ولم يكن كوك الأب يزعجه رفض الصهيونيين العلمانيين للشريعة الدينية اليهودية جهارا «فليس نبذهم من إرادة الله فى شىء، إن الجوهر الداخلى للقداسة اليهودية لا يزال فى قلوبهم». وقد حل كوك الابن محل والده، متبنيا لأفكاره التى تقدم الدعم الدينى للحركة الصهيونية. وقد ارتفعت مكانته لدى الشعب الإسرائيلى بوجه خاص عندما حققت انتصارات حرب ١٩٦٧م ما كان يحلم به فى الموعظة التى ألقاها قبل أيام من نشوب تلك الحرب، معبرًا عن أمله لتقسيم «أرض إسرائيل» وأمله فى استرداد الخليل ونابلس وأريحا وغيرها.

وقد وجد مناحيم بيجن فى الأصولية اليهودية ما يدعم أيديولوچيته السياسية المنبثقة عن الصهيونية التصحيحية، والتى تقوم على اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة وهَضْبة الجولان أجزاء من «أرض إسرائيل التاريخية»، لا يجوز التخلى عن أى شبر منها، وأن

من واجب الإسرائيليين استيطانَها، وقدمت حكومة الليكود برئاسة بيجن وإسحق شامير من بعده كافة أشكال الدعم للجماعات الاستيطانية، وخاصة جماعة «جوش إيمونيم» (أى جماعة المؤمنين).

أسِّسَتْ «جوش إيمونيم»، فى عام ١٩٧٤م، بعد شهور من حرب أكتوبر التى كانت بمثابة الزلزال الذى هز كيان إسرائيل بسبب الهزائم والخسائر التى أصابت القوات الإسرائيلية، وأثارت مشاعر الإحباط والقلق لدى الإسرائيليين، وحددت الحركة مبادئها بأنه «لا تنازل ولا انسحاب ولا تخلىَ عن طريق الإيمان، وإنما استيطان جميع «أرجاء أرض إسرائيل». وقد لقيت هذه الدعوة استحسان آلاف المتظاهرين الساخطين والمطالبين بالتغيير والمتهمين قادتهم بالتقصير فى الحرب.

وكانت الخطة التى اتبعتها الجماعة المذكورة هى إقامة المستوطنات قرب الأماكن الآهلة بالسكان العرب بوجه خاص، وقامت بعدة محاولات للاستيطان فى جنوب نابلس وسبسطية والخان الأحمر وغيرها، كما سيرت المظاهرات وشنت الحملات الدعائية للترويج لمبادئها وتأليب الرأى العام ضد سياسة الحكومة العمالية.

وفور انتخاب بيجن توجه إلى مستعمرة «إيلون موريه» التى أقامتها تلك الجماعة، ودعا ـ وفى يده إحدى مخطوطات التوارة ـ إلى إقامة المزيد من المستوطنات. وأقرت حكومته رسميا على الفور عددًا من المستعمرات الصغيرة التى أقامتها «جوش إيمونيم». وفى سبتمبر ١٩٧٧م أعلن أرييل شارون، وزير الزراعة، خطة لتوطين ما يزيد على مليون يهودى فى الضفة الغربية خلال عشرين عاما. وفى السنة التالية، أصدر متتياهو دروبلس رئيس دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية، «الخطة الكبرى ليهودا والسامرة». وفى الفترة من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨١م أنفقت حكومة الليكود ٤٠٠ مليون دولار على عمليات الاستيطان وأنشأت عشرين مستعمرة، وزاد عدد المستوطنين من ٣٥٠٠ إلى ١٨,٥٠٠ فى الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية ووادى الأردن. وفى عام ١٩٨٤م، كانت المستعمرات المنتشرة فى أنحاء الضفة قد بلغ عددها حوالى ١١٣ مستعمرة وعدد المستوطنين نحو ٤٦ ألف (باستثناء القدس الشرقية).

وقد قوبل اتفاق كامب ديڤيد بمعارضة شديدة من قبل القوى اليمينية والأصولية، وشكلت جماعة لمقاومة الانسحاب من سيناء وسيرت المظاهرات الاحتجاجية وقاوم

سكان مستعمرة ياميت المقامة شمال سيناء عملية إخلائها فاضطرت قوات الأمن إلى إخراج السكان منها قسرا. كما واجه ميناحيم بيجن داخل حزبه معارضة لما تضمنه الاتفاق بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى، فعمل على طمأنة المعارضين بتأكيد تمسكه بالسيادة الإسرائيلية على الضفة والقطاع فى جميع الأحوال.

وعلى أية حال، فقد أدى تولى الليكود حكم إسرائيل إلى إعادة تشكيل الحياة السياسية الإسرائيلية ودفعها نحو اليمين، فتزايد نفوذ القوى اليمينية والأصولية وجماعات الاستيطان على الحكم. وأصبح المستوطنون يشكلون قوة ضغط مؤثرة على سياسة الحكومات ومواقفها، كما أصبحت مشاعرهم العدائية ولجوؤهم إلى العنف مصدر خطر على حياة وأمن الفلسطينيين وعلى مستقبل السلام.

وكما سبقت الإشارة، كان قبول ميناحيم بيجن الانسحاب من مصر لا يتعارض مع أيديولوچيته حيث لم يكن يعتبر سيناء جزءًا من أرض إسرائيل، وكانت إقامة السلام مع مصر تعنى خروج أكبر الدول العربية المحيطة بإسرائيل من دائرة العداء لها. ولكنه ظل على أيديولوچيته الرافضة للتخلى عن أى شبر من الأراضى الفلسطينية والسورية المحتلة، ولم يغير اتفاق كامب ديڤيد من موقفه.

كانت الخطة التى يتضمنها اتفاق كامب ديڤيد تقوم على تسوية القضية الفلسطينية على مراحل: تبدأ بمباحثات تجريها إسرائيل ومصر والأردن (مع إمكان ضم فلسطينيين إلى وفدى البلدين) وذلك بهدف الاتفاق على ترتيبات انتخاب سلطة فلسطينية من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (مجلس إدارى) وتحديد سلطاتها ومسئولياتها، وأن تتولى هذه «السلطة» الحكم الذاتى الكامل لأولئك السكان لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، وقبل بداية السنة الثالثة تجرى مفاوضات للاتفاق على الوضع الدائم للضفة والقطاع على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨، وتتزامن هذه المفاوضات مع مفاوضات أخرى لعقد معاهدة سلام إسرائيلية أردنية. وخلال هذه المرحلة الانتقالية، تنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية، كما تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية تدريجيا إلى مواقع أمنية محددة ويجرى تنفيذ ترتيبات أمنية يتفق عليها بما فيها إنشاء قوة شرطة محلية وتسيير دوريات مشتركة

إسرائيلية وأردنية (أما القدس، فلم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأنها وسجل كل منهما موقفه فى كتاب ملحق بالاتفاق).

وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق كامب ديڤيد رفضا قاطعا. واعتبرت التسوية التى يتضمنها من شأنها إلغاء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وخاصة حقه فى العودة وحقه فى تقرير المصير (ينص الاتفاق على أن مفاوضات الوضع الدائم للضفة والقطاع تعقد بين إسرائيل ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية)، كما رفضته الدول العربية الأخرى، وقررت القمة العربية فى بغداد فى ٣١ مارس سنة ١٩٧٩م مقاطعة مصر ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس.

وكانت مصر والولايات المتحدة تتوقعان أن يقبل عدد من الدول العربية اتفاق كامب ديڤيد وتنضم إلى مسيرة السلام، ولما لم تقبل الأردن الدور المسند إليها فى التسوية التى يتضمنها الاتفاق المذكور للقضية الفلسطينية، قررت مصر الدخول وحدها مع إسرائيل فى مباحثات الحكم الذاتى على أن تمثل الجانب العربى فيها.

لم تتوصل مصر وإسرائيل إلى اتفاق فى المباحثات التى أجرتها على مدى ما يزيد على عامين ونصف بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى، فقد كانت صياغة اتفاق كامب ديڤيد تتسم بالغموض بما يسمح لأى من الطرفين الاستناد إلى نصوصه فى الدفاع عن مواقفه، كما كان غياب الفلسطينيين عن المباحثات يؤثر سلبا على مسارها، وقد ظلت إسرائيل متمسكة بأن الحكم الذاتى يتعلق بالسكان وليس بالأرض التى تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، وأنه نظام ذو طابع إدارى بحت ولا يعنى أكثر من انتخاب «مجلس إدارى» من عدد محدود من الأعضاء يتولى كل منهم اختصاصه فى مجال محدد (التعليم ـ الزراعة ـ التجارة.. إلخ) وبشرط التعاون والتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية، وتظل الحكومة العسكرية الإسرائيلية ـ رغم انسحابها ـ هى مصدر السلطة. أما مصر، فكان من رأيها أن المرحلة الانتقالية يجب أن تكون مرحلة تمهيدية نحو تقرير المصير، ومن ثم فإن السلطة الفلسطينية يجب أن يكون لها الطابع التمثيلى لهذا الشعب وأن تكون لها سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء.

ظل ميناحيم بيجن متمسكا بأيديولوچيته التى تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان أجزاء محررة من أرض إسرائيل التاريخية ولا يمكن التخلى عنها أو

قبول أية سيادة أخرى على تلك الأراضى. ولما سئل عن الموقف فى حالة ما إذا رفض الجانب العربى، فى مفاوضات الوضع الدائم للضفة والقطاع، التسليمَ بالسيادة الإسرائيلية، أجاب أنه «فى هذه الحالة يظل الحكم الذاتى ساريًا».

وكانت مباحثات الحكم الذاتى محكوما عليها سلفا بالفشل، لا بسبب اختلاف المفاهيم والمواقف بين مصر وإسرائيل فحسب، بل كذلك بسبب الانعكاسات السلبية عليها لسياسة حكومة بيجن وممارساتها.

فقد اتسمت سياسة تلك الحكومة بالعدوانية تجاه الفلسطينيين والدول العربية، حيث توسعت فى عمليات مصادرة الأراضى وبناء المستوطنات وتشجيع جماعة جوش إيمونيم على الاستيطان فى كافة أجزاء الأراضى المحتلة وتطويق المدن والقرى العربية بمستوطناتها. كما شددت من إجراءاتها القمعية ضد الفلسطينيين وعرب إسرائيل على السواء. واستصدرت من الكنيست قانونا أساسيا باعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وقانونًا بسريان التشريعات الإسرائيلية فى هضْبة الجولان. وقامت الطائرات الإسرائيلية بالإغارة على العراق ونسف المفاعل النووى العراقى.. وصعَّدت اعتداءاتها على لبنان وقامت بنسف شبكة الصواريخ السورية فيه، ثم قامت بغزو أراضيه فى صيف عام ١٩٨٢م حيث حاصرت القوات الإسرائيلية بيروت وقامت بإبعاد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها من لبنان وتم ارتكاب مذبحة صابرا وشاتيلا بالتواطؤ معها واحتلت جنوب لبنان وأقامت حزاما أمنيا فيه ولكنها فشلت فى تنفيذ مخططها الذى كان يستهدف إقامة نظام موال لها برئاسة بشير الجميل حيث اغتيل)، كما عجزت عن فرض تسوية على لبنان؛ إذ إن البرلمان اللبنانى رفض الموافقة على اتفاق السلام الذى عقده البلدان فى ١٧ مايو ١٩٨٣م.

وهكذا ظل سلام كامب ديفيد سلاما منقوصا؛ إذ اقتصر على عقد المعاهدة المصرية الإسرائيلية، وفشلت مباحثات الحكم الذاتى بين مصر وإسرائيل، وقامت مصر بإنهائها وسحب سفيرها من تل أبيب احتجاجا على الغزو الإسرائيلى للأراضى اللبنانية وارتكاب مذبحة صابرا وشاتيلا. كما فشلت حكومة بيجن فى فرض تسوية على لبنان ـ تحت ضغط الغزو ـ على نحو ما تقدم، ومن ناحية أخرى ازدادت عدوانية المستوطنين الإسرائيليين وتصاعد عنفهم ضد الفلسطينيين، كما وقعت عدة محاولات لنسف المسجد الأقصى، وشكلت الأحزاب والجماعات المتطرفة الداعية لطرد العرب.

ورغم فشل مباحثات الحكم الذاتى، ظلت كل من إسرائيل والولايات المتحدة متمسكتين بخطة كامب ديڤيد أساسا للتسوية الفلسطينية.

ففى أول سبتمبر ١٩٨٢م، طرح الرئيس الأمريكى رونالد ريجان مبادرته القائمة على تنفيذ اتفاق كامب ديڤيد (والتى تدعو أيضا إلى تجميد الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وتتضمن معارضة إقامة دولة فلسطينية أو ضم إسرائيل لهذه الأراضى محبذة ارتباطها مع الأردن). وحاول ريجان إقناع الملك حسين بقبول مبادرته والدخول فى مفاوضات مع إسرائيل، ولكن بيجن وحسين رفضا المبادرة.

أما الدول العربية، فقد طرحت فى نفس الشهر «مبادرة فاس» التى تقوم على أساس الانسحاب الإسرائيلى الكامل وإزالة المستوطنات وحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس بعد فترة انتقالية لعدة أشهر توضع خلالها الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفى عام ١٩٨٤م، أعيد انتخاب ريجان، وأجريت الانتخابات الإسرائيلية التى أدت نتائجها غير الحاسمة إلى ائتلاف الليكود والعمل والاتفاق بينهما على تولى رئاسة الحكومة بالتناوب بين إسحق شامير (الذى حل محل مناحيم بيجن بعد استقالته فى ١٥ سبتمبر ١٩٨٣م) وشيمون بيريس.

وحاول الملك حسين إحياء عملية السلام وعقد فى ١١ فبراير ١٩٨٥م مع ياسر عرفات اتفاقا يتضمن إجراء مفاوضات لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى فى إطار مؤتمر دولى تشارك فيه الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وأطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية التى تكون مشاركتها من خلال وفد أردنى فلسطينى مشترك مع إقامة اتحاد كونفيدرالى بين دولتى الأردن وفلسطين بعد الانسحاب الإسرائيلى. ولكن الخلافات ما لبثت أن نشبت بين الجانبين فألغت المنظمة الاتفاق.

وفى لقاء سرى تم فى لندن فى ١١ أبريل ١٩٨٧م، توصل الملك حسين وشيمون بيريس إلى اتفاق على عقد مؤتمر دولى لتسوية النزاع بشرط ألا يكون للمؤتمر حق التدخل فى المفاوضات. وأن يشارك فيه ممثلو الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن مع الأطراف التى تقبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقد رفض إسحق شامير (الذى كان يشغل منصب رئيس الحكومة) هذا الاتفاق.

وهكذا تعثرت الجهود المبذولة من أجل دفع عملية السلام إلى أن أدت الانتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٧م إلى تحريكها.

وكان من أهم نتائج الانتفاضة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية لموقفها من جهة وإعلان إسحق شامير مبادرته من جهة أخرى.

أما المنظمة، فقد وجدت أن الانتفاضة تحتم عليها اتخاذ موقف سياسى يساعد على دفع عملية السلام خاصة بعد أن أعلن الملك حسين فى ٣١ يوليو ١٩٨٨م قطع الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، ومن ثم قرر المجلس الوطنى الفلسطينى فى اجتماعه بالجزائر فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ المطالبة بعقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة ومشاركة الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن وكل أطراف النزاع، وذلك على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢، ٣٣٨. كما أعلن قيام دولة فلسطين على التراب الفلسطينى بعاصمتها القدس الشريف. وهكذا قبلت المنظمة القرار رقم ٢٤٢ الذى ظلت ترفضه، ثم قام ياسر عرفات بإعلان استجابته للشروط التى طلبها چورچ شولتز منه مقابل دخول الولايات المتحدة فى حوار مع المنظمة، وذلك فى خطابه الذى ألقاه فى ١٣ ديسمبر ١٩٨٨م (وهى الشروط المتضمنة الموافقة على القرار ٢٤٢ وعلى حق إسرائيل فى الوجود فضلا عن التخلى عن العنف).

وأما إسحق شامير، فإنه تحت ضغط الرأى العام العالمى المتعاطف مع الانتفاضة الفلسطينية وضغوط الإدارة الامريكية، ومع عجز حكومته عن قمع الانتفاضة بالقوة، فقد اضطر بدوره إلى تقديم مبادرة لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى.

تضمنت مبادرة شامير (فى ١٤ مايو ١٩٨٩م) دعوة الدول العربية إلى تسوية شاملة للنزاع وإجراء انتخابات حرة بين الفلسطينيين العرب فى «يهودا والسامرة» وقطاع غزة لاختيار ممثلين يجرون المفاوضات مع إسرائيل بشأن فترة انتقالية من الحكم الذاتى على أن تجرى فى مرحلة لاحقه مفاوضات بشأن الحل الدائم. كما تضمنت المبادرة معارضة إقامة دولة فلسطينية وعدم الدخول فى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن الواضح أن مبادرة شامير كانت تستند إلى نفس صيغة كامب ديڤيد وإن كانت تفسح الطريق مباشرة أمام انتخاب ممثلين للفلسطينيين من بين سكان الضفة والقطاع، فضلا عن دعوتها للسلام الشامل مع الدول العربية، ولذا رأت الولايات المتحدة ومصر

انتهاز الفرصة التى أتاحتها وبذلتا المساعى لتطويرها بما يجعلها أكثر توازنا، لكن قيام العراق بغزو الكويت أدى إلى توقف هذه المساعى حتى تم تحرير الكويت، وطرحت المبادرة الأمريكية السوفيتية لعقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط.

وقد كانت الشروط التى فرضتها الولايات المتحدة فى تلك المبادرة ـ والتى تضمنها كتاب الدعوة الموجه لأطراف النزاع فى ١٨ أكتوبر ١٩٩١م ـ شديدة الإجحاف بالدول العربية ومنظمة التحرير، حيث استجابت الإدارة الأمريكية لكل ما اشترطه شامير مقابل المشاركة فى مؤتمر مدريد. فالمؤتمر المذكور عديم الصلاحية، لا يملك فرض الحلول على الأطراف أو اتخاذ القرارات أو التصويت ولا ينعقد فيما بعد إلا باتفاق الأطراف. وهو مجرد مظلة يجرى التفاوض فى ظلها مباشرة وفى مسارات منفصلة، ويشارك فيه الفلسطينيون من خلال وفد مشترك مع الأردنيين، وهؤلاء الفلسطينيون لا يكونون أعضاء فى منظمة التحرير أو مقيمين فى القدس أو خارج الضفة والقطاع، ويجرى التفاوض بشأن المسألة الفلسطينية على مرحلتين: الأولى للاتفاق على المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى لمدة خمس سنوات، والثانية تعقد بعد عامين للاتفاق على الوضع الدائم على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ (نفس صيغة كامب ديفيد).

ومن ناحية أخرى، تضمنت الدعوة إلى المؤتمر إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تشارك فيها مع أطراف النزاع دول أخرى للتفاوض بشأن الموضوعات الإقليمية للشرق الأوسط (الأمن وضبط التسلح ـ التنمية الاقتصادية ـ المياه ـ البيئة ـ اللاجئون)، وذلك بالتزامن مع المفاوضات الثنائية.

ومع ذلك، فقد وافقت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على كل الشروط المذكورة، والتى ظلت ترفضها على مدى سنوات طويلة، فقد أصبحت الظروف الدولية والإقليمية مختلفة أشد الاختلاف عما سبقت، حيث كان الاتحاد السوفييتى قد انهار وعدل عن سياساته السابقة وعن تأييد القضايا العربية، وأصاب الغزو العراقى للكويت النظام العربى بضربة قاصمة هزت التضامن العربى من أساسه وأثارت مشاعر العداء فى صفوف الشعوب والحكومات العربية. أما إسرائيل، فتتولى السلطة فيها حكومة ليكودية تعتبر الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧م أجزاء من أرض إسرائيل التاريخية وترفض التخلى عن أى شبر منها، وتقف من خلفها قوى اليمين والأصولية المطالبة بإقامة إسرائيل الكبرى.

الفصل السادس

أوسلو وأمل السلام الضائع

كان واضحا منذ الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد أن موقف إسحق شامير من السلام مع العرب مازال على جموده وتعنته. فقد خلت الكلمة التى ألقاها من أية إشارة إلى الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، بل إنه حَّمل العرب مسئولية استمرار الصراع لرفضهم المستمر لقيام الدولة اليهودية وطالبهم بالاعتراف بإسرائيل والدخول فى علاقات معها، الأمر الذى يحقق ـ فى نظره ـ السلام.

وكان شامير قد قبل المشاركة فى المؤتمر لمجرد إرضاء الولايات المتحدة، واعترف فيما بعد بأنه كان ينوى المماطلة والاستمرار فى التفاوض لعشر سنوات، فقد كان كل همه أن يكسب الوقت لتوطين أفواج المهاجرين الذين فتحت لهم موسكو أبوابها، وكان فى حاجة إلى التأمينات الأمريكية للقرض الذى يغطى نفقات توطينهم فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (بمبلغ عشرة مليارات من الدولارات).

كما كان رئيس الحكومة الإسرائيلية يشعر بقوة مركزه عقب حرب تحرير الكويت التى أزالت الخطر الذى كان يمثله على بلاده جيش صدام حسين، كما أدت إلى تدهور أوضاع العالم العربى، ويتوقع أن تكافئه الولايات المتحدة على استجابته لطلبها عدم الرد على صواريخ صدام.

وقد ضمن شامير بالفعل دعم واشنطن له فى المفاوضات بعد أن استجابت لشروطه كافة ـ على نحو ما سبق بيانه ـ كما تضمنت رسالة التطمينات التى وجهتها إليه

مفاهيمها التى لا تكاد تختلف عن المفاهيم الإسرائيلية بشأن السلام مع العرب ـ فالإدارة الأمريكية تتفق مع إسرائيل على أن لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ تفسيرات مختلفة (الأمر الذى يعنى أنها تقر وجهة النظر الإسرائيلية التى تزعم بأن القرار لا يطالبها بالانسحاب من كل الأراضى المحتلة) كما أنها لا تحبذ إقامة دولة فلسطينية وترى أن تشمل الترتيبات مع سوريا فى حالة التسوية النهائية معها استمرار الوجود الإسرائيلى فى مرتفعات الجولان، وأن لإسرائيل الحق فى حدود آمنة معترف بها، وتتعهد الولايات المتحدة بضمان أمنها وتفوقها النوعى وتؤكد لها استمرار العلاقة الخاصة والتعاون بين البلدين ومواصلة دعمها والتنسيق معها فى المفاوضات.

وعقب انفضاض الاحتفالية العالمية الكبرى بانعقاد «مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط»، بدأت المفاوضات الثنائية على المسارات المختلفة بين الوفود الإسرائيلية والوفود العربية، وانتقلت إلى واشنطن حيث تمكن الفلسطينيون من تخصيص مسار تفاوضى مستقل للنزاع الفلسطينى الإسرائيلى (مع استمراره رسميا فى إطار الوفد المشترك مع الأردن).

ولم تحرز المفاوضات فى عهد حكومة شامير أى تقدم، بل إن موقف المفاوض الإسرائيلى ـ تجاه الفلسطينيين كان يتسم بالتراجع عن مواقفه خلال مباحثات الحكم الذاتى التى عقدت مع مصر منذ أكثر من عشر سنوات، وظلت المفاوضات على المسارين السورى واللبنانى أشبه بالحوار بين الطرشان.

وكان وصول حزب العمل الإسرائيلى إلى السلطة فى مايو ١٩٩٢م يشيع الآمال عن قرب التوصل لتسويات على المسارات التفاوضية المختلفة. فقد خاض الحزب المذكور برئاسة إسحق رابين الانتخابات على أساس برنامج عمل تقدمى يتضمن رؤية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط تقوم على أسس التعاون بين دوله فى كافة الميادين ويعلن رفضه لسيطرة إسرائيل على الفلسطينيين، بل يعترف بحقوقهم الوطنية ويبدى استعداده للتفاوض مع وفد فلسطينى مستقل (عن الأردن). ومع ذلك ظلت المفاوضات التى تجرى فى واشنطن لا تحرز أى تقدم، بل لجأ رابين إلى المناورة بين المسارات المختلفة معلنا عن عزمه على دفع المفاوضات على المسار الفلسطينى تارة على المسار السورى وتارة أخرى.

وفجأة أعلن عن التوصل إلى اتفاق بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى بعد مفاوضات عقدت بينهما فى قناة سرية فى أوسلو وأحيطت بالكتمان المطلق على مدى عدة شهور.

كان إسحق رابين يراقب المفاوضات التى تجرى فى واشنطن، ويرى أنها ستظل عقيمة ولن تحقق أى اتفاق بسبب استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة الرسمية فيها على الرغم من قيامها فعلا بإدارة هذه المفاوضات من تونس، ومن ثم قرر التعامل مباشرة مع المنظمة من خلال تلك القناة السرية حتى تم التوصل إلى اتفاق إعلان المبادىء، وهو الاتفاق الأول فيما أصبحت تعرف باتفاقات أوسلو.

كان اتفاق إعلان المبادىء يبشر بإمكان التوصل فى نهاية الأمر إلى تسوية تنهى الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وذلك إذا ما خلصت نوايا كل من الجانبين. فالاتفاق يسجل اعتراف الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطينى وطرفا مع إسرائيل فى عملية السلام التى تؤدى إلى تطبيق قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨. كما أنه يتضمن اعتراف كل من الجانبين بالحقوق المشروعة والسياسية للآخر وعزمهما على تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية بين الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى. كما أنه يضع الأسس السليمة لإقامة سلطة وطنية فلسطينية من خلال انتخابات حرة وتحت إشراف دولى لمجلس يتولى السلطتين التشريعية والتنفيذية بحيث يتيسر فيما بعد إقامة دولة فلسطينية بسلطاتها الثلاث المعروفة، ويضمن الاتفاق وحدة الأراضى الفلسطينية وسلامتها خلال الفترة الانتقالية، ويبسط سلطة المجلس الفلسطينى على أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن كان يستثنى من صلاحيات المجلس قضايا القدس والمستوطنات واللاجئين وغيرها من قضايا الوضع الدائم المؤجلة، والتى تبدأ المفاوضات بشأنها قبل بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

كما أنه يفسح الطريق أمام نقل السلطة إلى المجلس وممارسته لسلطاته ومسئولياته بانسحاب إسرائيل الفورى من قطاع غزة ومنطقة أريحا فى مرحلة أولى تتلوها مراحل أخرى من إعادة انتشار القوات الإسرائيلية إلى مواقع أمنية محددة، وذلك مع انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية.

ومع ذلك، فقد تضمن «إعلان المبادىء» عدة ثغرات ولم يتم تنفيذه بحسن نية طوال الفترة الانتقالية سواء فى عهد حكومة رابين أو حكومات حزبى العمل والليكود التى تعاقبت بعدها.

وربما كانت أخطر الثغرات فى الاتفاق تلك التى تتمثل فى تأجيل القضايا الرئيسية للنزاع الفلسطينى الإسرائيلى إلى مفاوضات الوضع الدائم التى تعقد بعد عامين على الأقل. حقيقة إن المرحلية فى مفاوضات التسوية الخاصة بالقضية الفلسطينية كانت من بين الشروط التى وضعتها الولايات المتحدة (والاتحاد السوفييتى) لمؤتمر مدريد والمفاوضات التى تنبثق منه (والتى ظلت إسرائيل والولايات المتحدة تتمسكان بها منذ اتفاق كامب ديفيد) وكان على الطرفين الالتزام بالبدء بالتفاوض والاتفاق على الترتيبات الانتقالية وعدم التعجيل بمفاوضات التسوية الدائمة، لكن حسن النية كان يقتضى المحافظة على الوضع الراهن القائم وقت توقيع الاتفاق إلى أن يتم الاتفاق فى مفاوضات الوضع الدائم على حلول للقضايا المؤجلة، بحيث تجمد عمليات الاستيطان وتظل الأوضاع فى القدس وغيرها من أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة على ما هى عليه طوال المرحلة الانتقالية. ولكن الذى حدث هو أن الحكومات الإسرائيلية فسرت استثناء قضايا مفاوضات الوضع الدائم من صلاحيات السلطة الفلسطينية بأن ذلك يعنى إطلاق حريتها هى فى ممارسة النشاط الاستيطانى وتهويد القدس وإحداث ما تراه من التغييرات التى من شأنها فرض الأمر الواقع لصالح إسرائيل فى أية تسوية نهائية. وقد تمكنت إسرائيل من فرض تفسيرها المغلوط بسبب انعدام وجود رقابة دولية على تفسير وتنفيذ الاتفاقات، حيث ظلت المادة التى يتضمنها إعلان المبادىء بشأن اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم الدوليين، فى حالة عدم تسوية المنازعات عن طريق المفاوضات، نصا ميتا؛ إذ لم يضع الطرفان فى الاتفاقات التالية التفاصيل الإجرائية اللازمة لتطبيقه. والواقع أن إسرائيل ظلت تعتبر العملية السلمية مع الفلسطينيين شأنا إسرائيليا داخليا وأن تجرى بمعزل عن الرقابة الدولية (وإن سمحت بدور أمريكى فى الوساطة بين الجانبين باعتبار أن المواقف الأمريكية لا تختلف كثيرا عن المواقف الإسرائيلية)، وكانت الآلية المطبقة لتسوية المنازعات بين الجانبين هى لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة، والتى تستطيع إسرائيل من خلالها فرض مواقفها على الفلسطينيين.

كان إسحق رابين يرى أن يقام فى الضفة الغربية وقطاع غزة، فى نهاية الأمر، كيان فلسطينى يتمتع بنظام يزيد عن الحكم الذاتى، ويقل عن الدولة، وأن يظل مرتبطا بكل من إسرائيل والأردن. أما مفهومه للحل الوسط الإقليمى الذى كان يقوم عليه برنامج حزب العمل منذ احتلال الأراضى العربية عام ١٩٦٧م، فقد كان يتلخص فى ضم إسرائيل للقدس الشرقية والمنطقة الريفية المحيطة بها فى الضفة ومنطقة وادى الأردن ومساحات أخرى تقع شرقى الخط الأخضر.

وقد راعى رابين أن يحقق له إعلان المبادىء والاتفاقات التى عقدها مع الفلسطينيين، تنفيذا له، ذلك الهدف. فالمناطق الفلسطينية تبقى خاضعة للاحتلال الإسرائيلى رغم تمتعها بالحكم الذاتى، ورغم تمتع السلطة الوطنية الفلسطينية بقدر كبير من السلطات (بلغت ٤٠ سلطة) وبرموز السيادة (مثل العلم وطوابع البريد وجوازات السفر)، والمجلس التشريعى الذى يضم ٨٨ عضوا منتخبين انتخابا حرا تحت إشراف دولى؛ فإن القوات الإسرائيلية تبقى فى قطاع غزة للدفاع عن المستوطنات رغم النص على انسحابها وتظل إعادة انتشارها فى الضفة الغربية ـ والتى قسمتها الاتفاقية الانتقالية إلى ثلاث مناطق[1] ـ رهنا بإرادة إسرائيل. والمسئولية عن الأمن الإجمالى تظل لإسرائيل، وكذا مسئولية الدفاع الخارجى التى تجعل الشرطة الفلسطينية فى الداخل خاضعة لها، كما تجعل الحدود والمعابر تحت حراسة القوات الإسرائيلية. أما عن السلطات التى يتمتع بها المجلس الفلسطينى فإنها غير مطلقة، بل إن الاتفاقات المعقودة تضع القيود على ممارستها وتخضعها للرقابة الإسرائيلية. ولا يمارس المجلس المذكور من السلطات سوى ما تنقله إليه الاتفاقات المعقودة، ويستثنى منها تلك المتعلقة بالقضايا المؤجلة لمفاوضات الوضع الدائم (أى القدس والمستوطنات وغيرهما)، الأمر الذى استند إليه رابين وخلفاؤه فى مواصلة عمليات الاستيطان والتهويد على نحو ما سبق بيانه بهدف فرض أمر واقع على الأرض يحقق الأهداف الإسرائيلية. وقد كان الانطباع السائد عند تولى إسحق رابين الحكم أنه سوف يوقف الأنشطة الاستيطانية (أو

(١) تضمنت الاتفاقية الانتقالية المعقودة فى ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥م تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: المنطقة (أ) وتمارس فيها السلطة الفلسطينية السلطات المدنية والأمنية ـ والمنطقة (ب) وتمارس فيها السلطات المدنية فى حين تمارس إسرائيل السلطات الأمنية ـ والمنطقة (جـ) التى تمارس فيها إسرائيل السلطات المدنية والأمنية (وتمثل ٧٠٪ من أراضى الضفة).

على الأقل سيقلصها)؛ إذ إن البرنامج الانتخابى لحكومته كان يتضمن عدم إقامة مستعمرات جديدة أو توسيع القائمة منها عدا تلك المقامة فى القدس الكبرى ووادى الأردن، فضلا عن عدم بناء مستعمرات جديدة لمدة عام، وكان يبدى معارضته لما سماه بالمستعمرات السياسية، ولكنه ظل متمسكا بعدم إزالة أية مستوطنة طوال المرحلة الانتقالية وانتهج سياسة استيطانية لا تكاد تختلف عن سياسة حكومة الليكود وإن تميزت بالتكتم والتركيز على الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية فى بناء المستعمرات فى الضفة والقطاع فضلا عن المضى قدما فى توسيع منطقة القدس الكبرى على حساب أراضى الضفة.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر من أهم ما حققه اتفاق إعلان المبادىء لها من المكاسب هو الاعتراف بها وحصولها على موقع قدم فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وقد استقبلت الجماهير ياسر عرفات لدى وصوله إلى غزة فى ١١ يوليو ١٩٩٤م استقبال الفاتحين، ولكنه ما لبث أن وجد نفسه أسير ممارسات لم يكن يتوقعها من قبل إسحق رابين، وسرعان ما نشبت الخلافات بين الجانبين وبدت المشاكل والصعاب تعترض تنفيذ الاتفاق، حيث أعلن رابين أنه لا توجد مواعيد مقدسة، وبدأ يماطل ويناور فى المفاوضات التى يتطلبها الاتفاق المذكور. وكانت المشكلة الأمنية على رأس المشاكل التى اعترضت عملية السلام. فقد كان لهذه العملية أعداؤها من الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، واستمرت أعمال العنف من جانب منظمات المقاومة الفلسطينية ـ وخاصة حماس والجهاد ـ من جهة والمستوطنين والجماعات اليمينية والأصولية الإسرائيلية من جهة أخرى. وظلت حكومة رابين والحكومات الإسرائيلية التى تعاقبت بعدها تحمل السلطة الفلسطينية المسئولية وتتهمها بالتقصير فى تنفيذ التزاماتها بمحاربة الإرهاب والعنف (بالرغم من عجز إسرائيل ذاتها عن ذلك) وتعاقبها بفرض الحصار الخانق على مناطق الحكم الذاتى وإغلاقها كلية، وتشدد من إجراءاتها القمعية وتعتقل الآلاف من الفلسطينيين وتنزل العقوبات الجماعية بسكان القرى التى ينتمى إليها من تسميهم بالمخربين وتهدم المنازل وتبعد أعدادا كبيرة من الفلسطينيين خارج البلاد فى انتهاكات صارخة لاتفاقية چنيف الرابعة التى تحكم العلاقات بين الدولة المحتلة والأراضى الخاضعة للاحتلال.

كما ظلت السلطة الفلسطينية تعانى المشاكل المالية، حيث لم تف الدول المانحة بتعهداتها بالأموال التى تحتاجها لإدارة مناطق الحكم الذاتى وتنفيذ خطط التنمية المقررة، واستمر الاقتصاد الفلسطينى خاضعا لمتطلبات الاقتصاد الإسرائيلى فتدهورت الزراعة والصناعة وازدادت نسبة البطالة وساءت أحوال المرافق العامة.

وعلى العكس مما نصت عليه اتفاقات أوسلو عن نشر ثقافة السلام بين الشعبين الإسرائيلى والفلسطينى، لم تبذل إسرائيل أو السلطة الفلسطينية جهدا فى هذا الصدد، بل ظل التوتر يسود العلاقات بين الحكومتين وانعدمت الثقة بين الشعبين. فالشعب الفلسطينى لا يجد أى تحسن فى أوضاعه المعيشية فى ظل العملية السلمية ويقف مكتوف اليدين أمام مصادرات إسرائيل لأراضيه واقتطاعها لمساحات كبيرة منها لبناء المستعمرات وتوسيع الحدود البلدية للقدس. والإسرائيليون يتابعون فى قلق تنفيذ اتفاقات أوسلو بما تتضمنه من إقامة الحكومة الفلسطينية ونقل السلطات إليها وانسحاب القوات الإسرائيلية من رام الله ونابلس وقلقيلية وغيرها من مدن الضفة وتشتد حملات المعارضة اليمينية ضد حكومة رابين وتتسم بالإثارة باتهامه بالخيانة، الأمر الذى يؤدى إلى اغتياله برصاص أحد الأصوليين اليهود فى ٤ نوفمبر ١٩٩٥م لتبدأ بعد ذلك مرحلة من اضطراب الحكم فى إسرائيل والتعاقب السريع للحكومات مع تعثر عملية السلام ثم توقفها.

فقد فشل شيمون بيريز الذى تولى الحكم بعد رابين عندما حاول إثبات أنه لا يقل صلابة عنه، فشدد من الإجراءات القمعية ضد الفلسطينيين، وشن الغارات المتواصلة على الأراضى اللبنانية (والتى حصدت إحداها أكثر من مائتى مدنى فيما عرف بمذبحة قانا)، كما أمر باغتيال أحد كبار ناشطى منظمة حماس (يحيى عياش) فردت الأخيرة بثلاث عمليات أوقعت أكثر من ٦٠ قتيلا وعشرات من الجرحى. وقام بوقف مفاوضات السلام وإرجاء مفاوضات الوضع الدائم الفلسطينى التى حل موعدها فى مايو ١٩٩٦م.

وتولى بنيامين نيتانياهو ـ زعيم الليكود ـ الحكم بعد بيريز لينتهج سياسة تقوم على تجميد تنفيذ اتفاقات أوسلو والمطالبة بعقد اتفاقات أخرى تحل محلها وقد اضطر ـ تحت ضغط الولايات المتحدة ـ إلى عقد اتفاقية مدينة الخليل وتقسيم المدينة بين منطقة تخضع

للسلطة الفلسطينية وأخرى للسيادة الإسرائيلية وإلى عقد اتفاقية واى ريفر التى تتضمن إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من حوالى ١٣٪ من أراضى الضفة. ولكنه عجز عن تنفيذ الاتفاقية بسبب معارضة وزرائه فاضطر إلى إجراء انتخابات مبكرة فى مايو ١٩٩٩م.

ثم تولت حكومة إيهود باراك العمالية الحكم بعد فوزه فى الانتخابات على أساس برنامج يشيع الآمال الكاذبة بقرب تحقيق السلام، ولكن باراك بدأ حكمه بالمطالبة بتعديل اتفاق واى ريفر، وأمضى وقتا طويلا فى المفاوضات مع سوريا دون التوصل لاتفاق (رغم أن المفاوضات السورية الإسرائيلية كانت قد توصلت إلى حلول لمعظم المشاكل، وتمسكت سوريا بما سمته وديعة رابين لدى الولايات المتحدة التى تتمثل فى موافقته من حيث المبدأ على الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الجولان)، ثم قرر باراك فجأة الدخول فى مفاوضات الوضع الدائم الفلسطينى وطالب الرئيس كلينتون بعقد مؤتمر كامب ديفيد (الثانى) مع ياسر عرفات ـ دون أى إعداد ـ فكانت النتيجة هى فشل المؤتمر وتداعى الأحداث بتفجر انتفاضة الأقصى وتولى أرييل شارون الحكم ليقضى على اتفاقات أوسلو.

وهكذا تبخرت الآمال التى كانت معقودة على عملية مدريد للسلام وعلى اتفاقات أوسلو. فقد كانت مواقف الأطراف بشأن السلام شديدة التباين، حيث ظلت إسرائيل على موقفها الرافض للعودة إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧م ووجدت فى ضعف العرب وانقساماتهم مع تحالفها الاستراتيجى مع الولايات المتحدة ما يغريها بفرض شروطها عليهم، الأمر الذى ظهر جليا فى المفاوضات المتعددة الأطراف التى كانت تستهدف إقامة نظام للتعاون الإقليمى فى المنطقة حيث تمسكت بتفوقها الحربى وبالحصول على نصيب الأسد من مياه المنطقة والسيطرة الاقتصادية عليها، ثم جعلت من اتفاقات أوسلو وسيلة لتقنين احتلالها وإحكام سيطرتها على الأراضى الفلسطينية.

* * *

الفصل السابع

من المسئول عن فشل كامب ديفيد الثانى؟

استجاب الرئيس كلينتون لطلب باراك، فدعا ياسر عرفات لعقد مؤتمر ثلاثى فى كامب ديفيد فى يوليو ٢٠٠٠، وقد أبدى عرفات اعتراضه بسبب عدم الإعداد للمؤتمر، إلا أنه لم يستطع رفض الدعوة. وعقد المؤتمر حيث جرى التفاوض بشأن قضايا الوضع الدائم الفلسطينى (الحدود ـ المستوطنات ـ القدس ـ اللاجئين ـ الأمن..)، ولكن المفاوضات باءت بالفشل، وتفجرت انتفاضة الأقصى فى الأراضى الفلسطينية. وتولى شارون الحكم لينسف اتفاقات أوسلو ويقضى على عملية السلام.

ولم تنجح أبواق الدعاية الصهيونية بقدر نجاحها فى إشاعة أن ياسر عرفات هو المسئول الأول والأخير عن فشل المؤتمر وعما بلغته الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية من التردى والضياع، وذلك بسبب رفضه «العرض السخى» الذى تقدم به إيهود باراك إليه فى كامب ديفيد ولجوئه بعدها إلى تفجير أعمال العنف والإرهاب بهدف تحقيق مطالبه بالقوة.

وقد ساعد بيل كلينتون، الرئيس الأمريكى السابق، فى نشر هذه الرواية، وتلقفتها بدورها إدارة الرئيس بوش التى تضم عناصر يمينية مساندة لأكثر التوجهات الإسرائيلية تطرفا، وتمكنت من دفع السياسة الأمريكية على طريق التشدد والعداء لعرفات وسلطته الوطنية، وجعلت من عزل الرئيس الفلسطينى وتدمير مؤسسات حكمه شرطا أساسيا لإعادة الأمور إلى مسارها الصحيح. ومن ثم تبنت سياسة أرييل شارون وأيدت كافة ممارساته الوحشية ضد الشعب الفلسطينى بما فيها إطلاق طائراته ومروحياته ودباباته

لتحصد أرواح الفلسطينين وتغتال رجالاتهم وتعتقل الآلاف منهم وتدمر منازلهم وتقتلع مزروعاتهم وتفرض عليهم حصارا خانقا متواصلا.

لم يعد شارون مسئولا، أمام الإدارة الأمريكية، عن أية فظائع يرتكبها فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بعد أن تم خلط الأوراق، وخاصة منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فكل ما تفعله قواته فى رأيها إنما هو من قبيل الدفاع عن النفس فى مواجهة الإرهاب الفلسطينى، والذى يعنى هذه الإدارة هو القضاء على الإرهاب الدولى فى كل مكان، وهى لا تتوقف أمام الأسباب والظروف التى أدت إلى تفجير الانتفاضة الفلسطينية قبل شهور من أحداث سبتمبر، فلا يعنيها أن شارون هو الذى خطط لنسف عملية السلام عندما وجد باراك منغمسا فى مفاوضاته مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع الإسرائيلى الفلسطينى، فقام باقتحام الحرم القدسى فى حراسة المئات من الجنود وهو على إدراك تام بمغبة عمله، وحدث ما توقعه حيث وقع الصدام الذى فجر الانتفاضة (وربما كان الأمر نتيجة لتدبير تم بين شارون وباراك أراد به الأخير أن يعدل عن عدد من التنازلات التى قدمها فى المفاوضات، أو ربما وجد باراك نفسه فى حرج من رفض طلب شارون القيام بهذه الزيارة)، وكان باراك قد أعد عدته منذ شهور سابقة لمواجهة أية مقاومة فلسطينية بأقسى إجراءات القمع وبكافة ما فى الترسانة الإسرائيلية من أسلحة.

كانت الأجواء مهيأة تماما لتنفيذ مخططات شارون، فقد تمت تعبئة الشعب الإسرائيلى ضد عرفات الذى صورته أجهزة الإعلام فى صورة «الإرهابى الذى رفض أكثر العروض سخاء ولم يقبل استرداد ما يزيد عن ٩٠٪ من الأراضى الفلسطينية، وفشل فى أن يجعل من نفسه رجل دولة مسئولاً، بل تغلبت عليه طبيعته الإرهابية وآثر أن يسير فى طريق العنف مهدداً أمن إسرائيل والإسرائيليين». وتحول الشعب الإسرائيلى الذى سيّر منذ سنوات مظاهرات صاخبة ضد شارون بسبب تورطه فى حرب عدوانية خاسرة فى لبنان مطالبا بعزله، والذى طالما أبدى استهجانه لمواقفه المندفعة ومخاوفه من أفكاره المتطرفة، فإذا به يوليه ثقته ويسير خلفه بأمل أن يحقق له الأمن ولا يجد قادة حزب العمل الذين أبرموا اتفاقات أوسلو غضاضة فى الخضوع لإمرة شارون وتنفيذ أوامره كأعضاء مهمشين فى حكومته.

فما هى حقيقة هذه العروض السخية التى قدمها باراك فى كامب ديڤيد؟

تكمن المشكلة فى أن مفاوضات كامب ديڤيد لم تُنْشَرْ محاضرُها، وربما كان الهدف من ذلك هو محاولة الإيهام بأن ما عرضه باراك، ورفضه عرفات، كان مجموعة من التنازلات غير المسبوقة، والتى تثبت حسن النوايا الإسرائيلية والرغبة الصادقة فى إقامة سلام مشرف مع الفلسطينيين، وكان يكفى أن يشاع أن من بين هذه التنازلات إعادة ما يزيد على ٩٠٪ من الأراضى للفلسطينيين وأن باراك وافق على تقاسم القدس مع الفلسطينيين.

ومع ذلك، فقد بدأت الحقائق تتكشف نتيجة لما نشر من تصريحات وكتابات من شاركوا فى تلك المفاوضات سواء من الجانب الفلسطينى أو الإسرائيلى.

وقد تبين أن ما اقترحه باراك على عرفات بشأن الأرض التى تعاد إلى الفلسطينيين تقتطع منها ١٠٪ تمثل كتل المستوطنات التى تضمها إسرائيل إليها مقابل ١٪ تتنازل عنها الدولة العبرية من أراضٍ قاحلة جنوب قطاع غزة. أما بقية المستوطنات ـ خارج كتلة المستوطنات ـ فقد بقى مستقبلها غامضا دون تعهد صريح بإزالتها بحيث يظل احتمال بقائها كقنابل موقوتة فى أراضى الدولة الفلسطينية قائما، وتضاف إلى المناطق التى تظل تحت السيطرة الإسرائيلية مساحة إضافية تمثل ١٢٪ من أراضى الضفة الغربية فى وادى الأردن ـ لأسباب أمنية ـ على مدى فترة تمتد من ١٠ إلى ٢٠ عاما. فلم يكن ما عرضه باراك ـ فى حقيقة الأمر ـ إعادة ٩٠٪ من الأراضى للفلسطينيين، وإنما ـ على حد ما نشرته صحيفة ها آرتس بشأن خطة باراك فى عددها الصادر يوم ١٠ مارس ٢٠٠٠ ـ هو ٥٠٪ من الضفة الغربية يحصل عليها الفلسطينيون و١٠٪ تضمها إسرائيل وتكون نسبة الـ: ٤٠٪ من الأراضى موضوع تفاوض بين الجانبين؛ أى أن المعروض على عرفات فى كامب ديڤيد كان يمثل مجموع مساحة المنطقتين أ، ب اللتين كان يمارس فيهما سلطاته (أو أكبر قليلا)، الأمر الذى لا يختلف عما كان شارون يقترحه لإقامة دولة فلسطينية.

ويذكر محمود عباس (أبو مازن) فى البيان الذى ألقاه أمام المجلس التنفيذى بشأن مفاوضات كامب ديڤيد أن إسرائيل طالبت بإقامة خمس مناطق للرقابة العسكرية وقطاعات أخرى للطوارئ وثلاث محطات إنذار مبكر إسرائيلية فى الأراضى

الفلسطينية، فضلا عن بقاء القوات الإسرائيلية فى غور الأردن، كما تمسكت بمواصلة سيطرتها على المجال الجوى الفلسطينى وبأن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح.

أما عن القدس، فقد جاء اقتراح باراك بشأنها من قبيل الخداع المثير للسخرية، ولعلنا نذكر أنه كان قد قرر قبل شهور من مفاوضات كامب ديڤيد أن يعيد إلى المنطقة «أ» الواقعة تحت السلطة الفلسطينية بلدة أبو ديس وبلدتين قريبتين من القدس.. وكانت هذه البلدات تقع فى حدود القدس الشرقية فى عهد الحكم الأردنى، ولكن إسرائيل أخرجتها من الحدود البلدية لمدينة القدس؛ ثم عدل باراك عن قراره المذكور حتى يعيد طرحه فى مفاوضات كامب ديڤيد مقترحا أن يقيم الفلسطينيون عاصمة دولتهم فى بلدة أبو ديس. ومن ثم يدعى أنه استجاب لطلب الفلسطينيين إقامة عاصمة الدولة فى القدس (باعتبار أبو ديس كانت جزءا من القدس الشرقية) فى الوقت الذى تظل مدينة القدس الموحدة (بحدودها البلدية الإسرائيلية) عاصمة لإسرائيل وتحت سيادتها وأما بقية القدس الشرقية (بما فيها البلدة القديمة)، فإن الفلسطينيين يمارسون فيها نوعا من السلطات البلدية على الأحياء العربية وتبقى لإسرائيل السيادة عليها، ولا تكون للدولة الفلسطينية على الحرم القدسى سوى وظيفة الإدارة.

ورفض باراك الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة رفضا قاطعا، وإنما وافق على عودة عدد قليل منهم فى إطار جمع شمل العائلات حسبما تقرر إسرائيل وحدها وعلى مدى سنوات طويلة.

تلك ـ فى مجملها ـ الخطوط العامة لما اعتبرته الدعاية الصهيونية التى ملأت العالم ضجيجا عروض إسرائيل السخية التى رفضها عرفات، تلك الدعاية التى أثارت ثائرة الإسرائيليين على عرفات وأفقدتهم الثقة فى عملية السلام. وألقت بظلالها على أسباب الانتفاضة الفلسطينية.

ومن الغريب أن يحمل كلينتون ياسر عرفات مسئولية فشل مفاوضات كامب ديڤيد فى حين أنه بادر بعد ذلك بتقديم مقترحات جديدة فى ورقة قدمها للجانبين حاول فيها تحسين مبادئ تسوية القضايا الرئيسية، الأمر الذى يدل بوضوح على أن الرئيس الفلسطينى كان محقا فى رفضه لما عرض عليه فى كامب ديڤيد.

وتتخلص أهم المبادىء التى تضمنتها ورقة كلينتون فيما يلى:

• الأرض والمستوطنات

ـ يحصل الفلسطينيون على ما بين ٩٤ و٩٦٪ من أراضى الضفة الغربية، وتعويضهم بتبادل أراضى بحوالى ١ إلى ٢٪ وممر آمن دائم.

ـ إقامة ٨٠٪ من المستوطنين فى الكتل الاستيطانية.

• الأمن

ـ المبدأ الأساس هو وجود دولى لا يمكن سحبه إلا بموافقة متبادلة ويتولى تطبيق الاتفاق بين الطرفين.

ـ بقاء الوجود الإسرائيلى فى مواقع ثابتة بغور الأردن وخضوعه لسلطة القوة الدولية لمدة ٣٦ شهراً إضافية.

ـ احتفاظ إسرائيل بثلاث محطات إنذار مبكر فى الضفة.

ـ تحرك القوات الإسرائيلية فى حالة الطوارىء فى الأراضى الفلسطينية.

ـ تكون فلسطين دولة غير مسلحة (وقد اقترح كلينتون هذا التعبير كحل وسط بين دولة منزوعة السلاح ودولة ذات تسلح محدود بحيث يكون للفلسطينيين قوات أمن قوية).

• القدس

ـ تكون المناطق العربية فلسطينية واليهودية إسرائيلية.

ـ التواصل الجغرافى لكلا الفريقين.

ـ السيطرة الفلسطينية الفعلية على الحرم القدسى مع احترام معتقدات اليهود ورقابة دولية (سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على الحائط الغربى والحّيز المقدس بما فيه الحائط الغربى أو سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على الحائط الغربى وسيادة عملية مشتركة على الحفريات أسفل الحرم ووراء الحائط بحيث لا تجرى إلا بموافقة الطرفين قبل أية عملية حفر).

• اللاجئون الفلسطينيون

ـ اعتراف الجانبين بحق اللاجئين فى العودة إلى فلسطين التاريخية .

ـ تنفيذ ممارسة هذا الحق بطريقة تتفق مع حل الدولتين بأن تكون عودتهم إلى دولة فلسطين ـ والمناطق التى تنقل من إسرائيل إلى فلسطين ـ وإلى الدولة المضيفة ـ وتوطينهم فى دولة ثالثة .

ـ إنشاء لجنة دولية لتنفيذ التعويض وإعادة التوطين والتأهيل . . . إلخ

وقد استأنف الجانبان المفاوضات فى طابا فى يناير ٢٠٠٠ على أساس ورقة كلينتون . وعلى الرغم من أنه كان للفلسطينيين تحفظات على هذه الورقة ، فقد اتسمت المفاوضات بالجدية . وعلى الرغم من حرص الجانب الفلسطينى على التوصل لاتفاق ، فقد رفض باراك ذلك ، بل إنه رفض حتى التوقيع على محضر يسجل ما توصل إليه الوفدان المتفاوضان واكتفى بإصدار بيان مشترك يتضمن إقرار الطرفين بإحراز تقدم كبير فى المفاوضات حتى إنهما لم يكونا فى أى وقت سابق أقرب إلى التوصل إلى اتفاق .

ويبدو أن باراك قد آثر التراجع أمام هجوم شارون وموفاز وغيرهما عليه بسبب ما اعتبروه تنازلات ، وفضل الاستقالة وإجراء انتخابات مبكرة .

أما عن حقيقة ما دار فى مفاوضات طابا ، فإن المرجع الوحيد بشأنها هى الورقة التى أعدها الممثل الأوروبى ميجيل موراتينوس ونشرت فى عدد ١٥ فبراير ٢٠٠٢م من صحيفة ها آرتس الإسرائيلية .

وتفيد الورقة المذكورة أن الإسرائيليين قبلوا إعادة ٩٢٪ من الأراضى للفلسطينيين وضم ٦٪ وتأجير ٢٪ ، منها فى حين تمسك الفلسطينيون بألا تضم إسرائيل أية قرية فلسطينية (فى إطار ضم كتل المستوطنات) ، كما رفضوا أى توسيع للمستوطنات على حساب الأراضى الفلسطينية . وعلى الرغم من الاتفاق على إزالة المستوطنات من قطاع غزة ، فإن الجانبين اختلفا بشأن المدة اللازمة لإزالتها . كما اختلف الجانبان بشأن رقابة المعابر الدولية مع كل من مصر والأردن ، واتفقا على إقامة ممر آمن بين غزة والقطاع ، ولكنهما لم يتفقا بشأن السيادة عليه ونظامه ، كما لم يتفقا بشأن استخدام إسرائيل للمجال الجوى الفلسطينى ، واختلفا بشأن مواعيد الانسحاب الإسرائيلى من الضفة

ومن غور الأردن وعلى عدد النطاقات الأمنية التى تطالب بها إسرائيل. ومع عملية المقايضة فى الأراضى وافقت إسرائيل على أن تكون حدود الدولة الفلسطينية على أساس حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧م.

وفيما يتعلق بالقدس، لم يتغير الموقف الإسرائيلى بشأن عاصمتى الدولتين، وثار الخلاف حول السيادة على بعض المستوطنات القريبة منها، ووافق الجانبان على مبدأ إشراف كل من الجانبين على أماكنه المقدسة مع اختلافهما بشأن نطاق الحائط الغربى ولم يتم الاتفاق بشأن الحرم الشريف، ووافق الطرفان على فكرة أن تكون القدس مدينة مفتوحة.

وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين، نوقشت فكرة لرؤية مشتركة بشأن الاعتراف بمأساة هؤلاء اللاجئين دون الاتفاق على صيغتها، ولكن الطرفين اقترحا أن يكون الحل العادل لقضيتهم ـ وَفْقًا للقرار رقم ٢٤٢ هو تنفيذ القرار ١٩٤ ولكن إسرائيل اقترحت أن يتم الحل على أساس خطط ثلاث: عودة أعداد إلى إسرائيل (واقترحت عودة ٢٥ ألف فى السنوات الثلاث الأولى) ـ وآخرين إلى الدولة الفلسطينية ـ وإلى الأراضى التى تتنازل عنها إسرائيل للفلسطينيين فى إطار المقايضة. كما وافق الجانبان على أن تشكل لجنة دولية وصندوق دولى لتعويض اللاجئين، ورفضت إسرائيل طلب الفلسطينيين إعادة ممتلكاتهم.

وبعد ـ فقد كانت مفاوضات طابا الفصل الأخير فى عملية السلام التى قام أرييل شارون بنسفها، حيث بادر إلى إعلانه عدم الالتزام بما دار فى هذه المفاوضات. ومع انتهاء ولاية الرئيس كلينتون اختفت معه ورقته التى اتخذ منها الجانبان أساسا لمفاوضاتهما فى طابا وحققا بعض التقدم.

* * *